

تمهيد

لقد تغير كثيرا وجه التاريخ منذ فجر العقد الأخير من القرن العشرين، وبدأت العلاقات الدولية تدخل مرحلة غابت عنها طويلا بفعل ما شهدته من إحداث وتطورات في بنية العالم، ومن ثمة خريطته السياسية وعلاقات القوى فيه.

وابرز هاته التحولات التي شاهدها التسعينات هي نهاية أو اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة أعظم في إحدى كفتي ميزان العلاقات الدولية محافظا على توازنها من الاختلال وعلى نارها من الاشتعال.

لقد كان لهذه المرحلة الجديدة ملامح ومميزات صبغت مجرياتها وشكلت علامات بارزة فيها، وقد كان من أبرزها الأحداث السياسية والعسكرية بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الجديدة التي ظهرت بعد انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي الذي كان الاتحاد السوفيتي حاضنه الرئيسي، ولهذا سنحاول في الفصل التركيز على دراسة هذه الظواهر الجديدة.

المبحث الأول: التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة

لقد بدا العالم في أعقاب الحرب الباردة وكأنه مدينة كبيرة اختفت منها معالمها الرئيسية، فقد كانت الخصومة بين الشرق والغرب التي سيطرت على العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين النظير الجيوبوليتيكي لأفق مدينة ما، وبحلول عام 1991 كان هذا الأفق قد اختفى وتلاشت معه حدود ظلت قائمة زمنا طويلا. وسنحاول بهذا المبحث دراسة أهم التغيرات الجيوبوليتيكية التي أثرت في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة والكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي

مع نهاية الثمانينات شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا، ثم نهاية الكتلة الاشتراكية ونهاية الاتحاد السوفيتي، وقد بدأت تلك التحولات مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سنة 1985، وذلك خلفا لشيرنكو (1984-1985). وقد كان الأخير بدوره خلفا لبريجنيف (1964-1982)، والذي شهد الاتحاد السوفيتي بعهدده فترة ركود شاملة، أتى غورباتشوف برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي في النظام الذي اسماه البيروسترويكا (المصارحة) والglasnost (إعادة البناء)⁽¹⁾.

وفي اتجاه الانفتاح على الخارج وتعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح. وقد طرح غورباتشوف تلك الأفكار في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في 25 فيفري-6 مارس سنة 1986 وهو آخر مؤتمر عقده الحزب بصفته حزبا حاكما، وحصل على موافقة الحزب على تلك الأفكار⁽²⁾.

هذه الأفكار جعلت المتشددين يحاولون الإطاحة والعودة بالنظام إلى ما كان عليه ففي الثامن عشر من أوت 1991 وللمرة الأولى في تاريخ السوفيتي منذ ثورة 1917 تسجل أول محاولة انقلاب عسكرية قامت بها لجنة أطلقت على نفسها اسم "لجنة الدولة لحالة الطوارئ" معلنة إقصاء الرئيس غورباتشوف وتكليف نائبه غينادي ياناييف بالسلطات الرئاسية. وبتاريخ 22 أوت أعلن الرئيس غورباتشوف سيطرته التامة على الوضع وانه سيعود إلى مهامه مباشرة وهكذا فشل أول انقلاب⁽³⁾.

بدا غورباتشوف في رفع يد الاتحاد السوفيتي عن النظم الحليفة في شرقي أوروبا، وقد ترتب على ذلك حدوث ثورات على تلك النظم ففي بولندا تقرر في 17 ابريل سنة 1989 إعطاء حركة "التضامن" العمالية المعارضة الطابع القانوني، واضطر الشيوعيين لأول مرة، إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس غير شيوعي بدا في إدخال إصلاحات اقتصادية ليبرالية، وفي سنة 1990 انهار الحزب الشيوعي البولندي، وفي المجر حدث تحول سلمي نحو الليبرالية باتفاق الشيوعيين مع المعارضة سنة 1989 ، وفي السنة ذاتها فتحت المجر حدودها أمام الألمان الشرقيين الراغبين في العبور إلى الغرب عبر أراضيها مما

شكل بداية انهيار النظام الألماني الشرقي واستيعابه في ألمانيا الاتحادية وفي 2 أكتوبر سنة 1990، وتحت ضغط التحولات في ألمانيا الشرقية تظاهر التشيكوسلوفاك مطالبين بالإصلاح، وتم تكوين حكومة غالبيتها ليسوا من الشيوعيين⁽⁴⁾.

وفي إطار سياسة الانفتاح التي انتهجها غورباتشوف اقترح في أوائل 1990 عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لمناقشة قضايا الأمن الأوروبي والتي تم فيه إصدار وثيقتين هما "ميثاق باريس"، و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا"، بموجب ميثاق باريس أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديدة من المشاركة.

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي على تصفية الكتلة الشرقية ففي يناير سنة 1991 تم الإعلان عن حل الكوميكون وفي 31 مارس سنة 1991 تم توقيع بروتوكول "بودابست" الذي تم بموجبه تصفية الهيكل العسكري لحلف وارسو، وفي أول يوليو من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براج" الذي لغى الهيكل السياسي للحلف أيضا⁽⁵⁾.

وتتابعت الأحداث والقرارات التي تصب في خانة انهيار الوحدة السوفيتية وأهمها إعلان عشر جمهوريات من أصل 15 استقلالها*، ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيوش السوفياتية من أراضيها قبل نهاية عام 1991.

وبالتالي تحررت أوروبا الشرقية كلها من الهيمنة المركزية السوفياتية في إطار علاقاتها الاقتصادية والعسكرية، كما تحررت من الهيمنة المركزية الشيوعية في إطار نظمها السياسية الداخلية.

في الوقت ذاته كانت أزمة النظام السوفياتي تتصاعد وذلك نتيجة التناقض بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية وجهود النظام الاقتصادي، فتصاعدت حدة التناقضات القومية والأزمات الاقتصادية، كما أن دول الكتلة الغربية اشترطت على غورباتشوف لمساعدة اقتصاديا إدخال تعديل في النظام السوفياتي نحو إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، وهو ما فعله غورباتشوف فقد عقد اجتماعا للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في 26 يوليو تم خلاله إعلان التخلي عن الماركسية-اللينينية وإسقاط مسمى الاشتراكية في اسم الاتحاد، وإلغاء القانون الاتحادي الصادر سنة 1922 بإنشاء الاتحاد السوفياتي وإقرار معاهدة جديدة تنشئ نظاما كونفدراليا يعطي للجمهوريات سلطات أوسع بما في ذلك حق الانفصال من خلال توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الاقتصاد السوفياتي إلى اقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص.

كما تم ضبط الأسلحة التقليدية في أوروبا ضمن اتفاقية القوات التقليدية المسلحة في أوروبا *Treaty On Conventional Armed Forces In Europe* والتي كانت لها وقع تاريخي كبير لأنها أكثر الاتفاقيات الدولية طموحا إلى الحد من التسلح والتواجد المسلح⁽⁶⁾.

ففي المناخ ذاته توصل السوفييات والأمريكان إلى محطة أخرى وهي بدايات الوفاق بينهما وتتجسد هاته الأخيرة في إعلان الرئيسان بوش و غورباتشوف في ثالث محطة للوفاق في تموز 1991 اتفاق ستارت *START* بينهما والتي قضت بتخفيض كبير للترسانة الإستراتيجية لكل منهما⁽⁷⁾.

وكان لهاته الاتفاقيات الأثر الكبير في إنشاء وفاق دولي خالي من الأخطار التدميرية التقليدية والنووية على السواء.

وقد ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية، كما تحولت إلى التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية، وقد اتبع الرئيس الروسي يلسن سياسة أوروبية أطلنطية *AURO_ATLANTIC* تقوم على قبول الرؤية الأمريكية للسياسة الدولية، وقد تجلّى ذلك في البيان الصادر قمة يلسن وجورج بوش في فبراير سنة 1992 والمعروف باسم "وثيقة التعاون الأمريكي الروسي"، وقد نصت الوثيقة على ستة بنود أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصمين المتنافسين بل علاقات الصداقة والمشاركة، كما انه اعتبارا من تاريخ توقيع الوثيقة سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع بينهما من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما، فالمميز في هذه العلاقة هو القبول الروسي لمبدأ التفوق الأمريكي في السياسة الدولية⁽⁸⁾.

بالأخير يمكن القول أن الرأسمالية ليست الوحيدة المسؤولة عن فشل الاشتراكية وبالتالي انهيار الاتحاد السوفياتي، بل يرجع ذلك إلى فشل النظام من الداخل والبيروقراطية.

فلقد مثل عام 1991 نقطة مفصلية في تطور السياسة الدولية، فقبل شهور محدودة من حلول هذا العام انتهت رسميا الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وفي هذا العام تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشرقية. كل هذا خلق مناخ يوحى لمقدمات عملية ثابتة لنظام دولي جديد.

المطلب الثاني: النظام الدولي الجديد

إن السياسة الدولية بطبيعتها لا تتسم بالثبات الدائم، فهي تتأثر بمعطيات البيئة الدولية، فإنها تتصف بالحركة والتغير من فترة تاريخية إلى أخرى، مما يعني نسبية الديمومة أو الاستمرارية في أنماط أو تفاعلات السياسة الدولية.

والواقع أن التحولات المتتالية التي شهدتها العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تعطي بوادر ظهور ملامح نظام عالمي جديد.

1. تصريحات بعض القادة السياسيين بشأن ظهور النظام الدولي الجديد:

ونعني بالقادة السياسيين هنا كبار المسئولين في حكومات الدول الذي يصنعون القرارات بالنيابة عن دولهم، ويكون لتصريحاتهم دلالات مهمة في تحليل الأحداث التي تشهدها الساحة الدولية.

في شهر نوفمبر 1988 صرحت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت تاتشر *MARGARET THATCHER* قائلة: "إن الحرب الباردة انتهت"⁽⁹⁾.

فالتصريح بنهاية الحرب الباردة *THE COLD WAR IS OVER* يعني التلميح إلى وجود نظام عالمي جديد باعتبار الحرب الباردة كانت سمة بارزة لمرحلة النظام الثنائي القطبية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن حرب الخليج ساهمت بصورة كبيرة في تعريف النظام الدولي كونها مثلت فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان عن ما سماه الرئيس بوش نظام دولي جديد حين قال أن عالمنا جديد فاسم أي بلد سوف يسمى هذا القرن... إنني أقول انه القرن الأمريكي.

وكما يقول سمير أمين أن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية، وذلك عن طريق إضعاف أوروبا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط) وإبراز هشاشة الفزاعة القديمة المستهلكة_الخطر الشيوعي_بتهديد جديد_الخطر القادم من الجنوب⁽¹⁰⁾.

فلقد دشّن الحديث الرئيس الدولي الأول، بعد سقوط جدار برلين وهو حرب حرب الخليج طرازا جديدا للتدخل الامبريالي طبقا لرأي البعض، كنتيجة مباشرة لنهاية ثنائية الأقطاب والتميزة. بمحاولة التفرد في تنظيم العلاقات بين الدول، ويجب أن تكون هذه الحرب كاشفا ومحللا منطقيا للأقوياء، في الشرق الأوسط، بعد زوال القوة السوفياتية، ومن الواضح أن النفط العربي هو الرهان الأساسي في حرب الخليج، التي كانت حرب أمريكية باعتراف بريجنسكي المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة كارتر، عندما قال: "أها أمريكية 90%، وأمريكية فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد والوليد حديثا، وعزز هذا القول آرثر تسيجنجر المستشار الأسبق للرئيس الأمريكي حين قال "...هذه الحرب، هي في المقام الأول، حرب أمريكية، ليس لمنظمة الأمم المتحدة سوى دور الغطاء والتبرير الدولي"، وهكذا أصبح المبدأ الأساسي والهام مرتبطا بالنظام القائم

على هيمنة الولايات المتحدة بجميع الوسائل، مثل التفوق العسكري والثقافي والعلمي، ليضمن لها السيطرة السياسية بحيث أصبحت واشنطن تعتبر نفسها أهمها معنية بكل ما يجري في العالم⁽¹¹⁾.

وفي اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد على مستوى القمة في نيويورك يوم 1992/01/31 أشار وزراء بريطانيا، في كلمته الافتتاحية قائلاً: نحن نجتمع في وقت يتسم بتغير بالغ الخطورة والأهمية، منذ سنة واحدة فقط تصدى المجلس لتحدي غزو العراق للكويت، وواجه المجلس ذلك التحدي بنجاح كبير، ويفهم من هذا القول أن رئيس الوزراء البريطاني كان يشير إلى أن أحداث حرب الخليج قد شكلت في مجملها علامة بارزة من علامات التحول إلى النظام العالمي الجديد⁽¹²⁾.

وهناك تعريف مبسط ومكثف لمفهوم النظام الدولي الجديد وهو يعني الأساس القانوني والعرفي (لما فيه من قوانين وأعراف ومواثيق مكتوبة أو شفوية) الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول من حيث تحديده لطبيعة العلاقات وفقاً لمصالحها ولميزان القوى القائم فيما بينهما من جهة أخرى، ثم تفرضه باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية، الذي ينبغي العودة إليه في إقرار أو رفض مستوى معين أو حاله محددة في العلاقة بين دولة وأخرى، أو بين منظومة من الدول وما يمثّلها⁽¹³⁾.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تستهدف من وراء إدارتها لازمة الخليج الثانية إرساء قواعد "نظام دولي" بالمدلول الدقيق لهذا المصطلح على نحو ما قلنا دفاعاً عن الشرعية الدولية أو تحقيقاً لتطلع البشرية إلى السلام والأمن والحرية وسيادة القانون، على حد زعم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وإنما كانت تستهدف في حقيقة الأمر تحقيق عدة أهداف تعكس مصالحها الوطنية وتهمي لها تكريس هيمنتها العالمية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ويمكن أن نجمل أبرز هذه الأهداف فيما يأتي:

- **فرض معايير وأنماط جديدة للسلوك الدولي:** باعتبارها مصورة على مقتضى المصالح والأهداف الأمريكية لكي تتخذ أساساً للتعامل الدولي حيث أظهرت أن العالم الثنائي القطب لم يكن سائراً، نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب وإنما يتجه نحو عالم أحادي القطبية تحت الهيمنة الأمريكية التي تحدد معايير الخطأ والصواب فيما يتصل بالسلوك الدولي⁽¹⁴⁾.

2. الإبقاء على تماسك المعسكر الغربي، والتمكين الاستمرارية انطواء الدول الصناعية الكبرى تحت

اللواء الأمريكي:

وذلك ضماناً لاستمرارية النسق الدولية الأحادية القطبية بزعم الولايات المتحدة الأمريكية أي أن يكون صلة وصل بين الولايات المتحدة التي تشكل المركز، وبين الدوائر التابعة، القريبة والبعيدة عنها، في المجالين السياسي والعسكري ويقع ضمن هذه الحلقة أربع مجموعات⁽¹⁵⁾:

- **المجموعة الأولى:** وتضم الاتحاد الأوروبي.

● **المجموعة الثانية:** فسيكون مركزها روسيا وهنا من الصعب إعطاء صورة محتملة لما ستكون عليه أحوال هذه المجموعة، وقد تحدث في هذه المجموعة المكونة من بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق وحلف وارسو المنهار.

● **المجموعة الثالثة:** التي يطلق عليها اسم المجموعة "الصفراء" التي تشكل اليابان فيها دور قطب .

● **المجموعة الرابعة:** وهي تضم ما يطلق عليه اسم الشرق الأوسط المنطقة التي تحتوي على النفط ويشكل الكيان الصهيوني في فلسطين، دور القطب فيها.

أما مراكز هذه الدوائر، في الوقت الحاضر، فهي لندن وموسكو وطوكيو وتل أبيب، وتحاط هذه الأقطاب الأربعة بأحزمة من البلدان الحليفة والصديقة والتابعة المرتبطة مع واشنطن مباشرة.

ومن الواضح أن الإستراتيجية الأمريكية تستند على التفوق العسكري عكس ما شاع بعد انهيار المعسكر الشيوعي عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية لكن حرب الخليج أكدت على مفهوم العنصر العسكري لضمان النصر في أية حرب أو القيام بمهمة الردع، وكون الولايات المتحدة، الدولة التي يحق لها التدخل في شؤون العالم بعد إثبات فشل النظام الاشتراكي يصبح وجود ترسانة عسكرية قوة ومعززة، الوسيلة الأكثر فعالية لضمان الهيمنة، وتحدد درجة تفوق القوة العسكرية الأمريكية بالميزانية، ويشكل الانتصار الذي تحققه الولايات المتحدة في مجال التسليح في السوق العالمي، والدور الذي تلعبه صادراتها العسكرية إحدى أهم الحجج الدعائية لصالح تفوقها العسكري، وإحدى الوسائل الأكثر فعالية لاجتذاب خصومها لاتخاذ موقف ردع ذاتي⁽¹⁶⁾.

وبالتالي تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة في معالجة القضايا والأزمات الدولية فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن انفردت بقيام النظام العالمي الجديد إلى استخدام القوة العسكرية في كثير من الحالات مع تحريض الدول الأخرى بل ممارسة الضغط عليها لمشاركتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إقامة تحالفات دولية لمعالجة الأزمات الدولية الطارئة، ومن أبرز الأمثلة حرب أفغانستان التي بدأت يوم 2001/10/7 تحت مبرر مكافحة ما وصفته ب "الإرهاب الدولي" على اثر الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001 .

3. ممارسة الهيمنة على مركز القرار في هيئة الأمم المتحدة ويبرز ذلك بشكل واضح في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وفي هذا الصدد يشير الباحث محمد الأطرش إلى أن هناك أمثلة كثيرة تشير بوضوح إلى أن السلوك الأمريكي، قد اضعف لدرجة كبيرة دور الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن، إذا أصبح هذا الأخير وبدرجة كبيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن بعض القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بعض القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في تصعيد العقوبات ضد العراق كما أنها تعمل على تمرير مواقفها وسلوكياتها في السياسة الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية، وذلك

من خلال استغلال مكانتها في مجلس الأمن الدولي، كالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أمور شتى ومن ابرز الأمثلة على ذلك مبادرتها لحمل مجلس الأمن الدولي على اتخاذ القرار رقم 1373 بتاريخ 2001/09/28 لتشكيل تحالف دولي لمحاربة ما وصفته بـ "الإرهاب الدولي"، ذلك القرار الذي وصفه السفير جان دافيد ليفيت رئيس مجلس الأمن وقتئذ بأنه "صناعة للتاريخ"⁽¹⁷⁾.

4. التفسير الأحادي للمتغيرات الدولية:

فالولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع معطيات البيئة الدولية في إطار يخدم أهدافها ويتلاءم مع استراتيجياتها الدولية، ولهذا فهي تنظر للمتغيرات الدولية من منظور مصالحها دون أخذها في الاعتبار مصالح الدول الأخرى، فمثلا تنظر إلى أسلوب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي على أنه عمل إرهابي وكذا نظرهما إلى كل عمل يهدد مصالحها أو أمنها، في حين لا تنظر بالمنظور نفسه إلى سلوكياتها العدوانية، أو إلى السياسة القتل والتدمير التي تنتهجها إسرائيل ضد العرب في فلسطين المحتلة. ونظرا لعمودية العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد بحكم وجود نظام القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التحدي الذي يواجهه مركز القيادة العالمية لم يظهر من طرف الفواعل الدولية التقليدية (الدول، المنظمات الدولية والإقليمية) بسبب التخوف الرسمي لحكومات الدول من اليد الطولى للولايات المتحدة الأمريكية، فالتحدي الذي ظهر أمام السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد أخذت تتبناه فواعل دولية أخرى غير حكومية، كالتنظيمات السياسية الإقليمية والعالمية ومنظمات التحرر المختلفة وغيرها⁽¹⁸⁾.

5. خصائص النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة:

تطورت العلاقات الدولية خلال القرن العشرين تطورا سريعا نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى زيادة الاتصال والترابط بين شعوب الأرض في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، الأمر الذي دفع إلى تبلور فكرة الوحدة الإنسانية، وقد تميز النظام الدولي المعاصر بخاصية الاعتماد المتبادل التي أدخلت الدول في تفاعلات تعاون وظيفي لإشباع الحاجات المتنامية لشعوبها، وقد أكد عدم قدرة الدولة مهما بلغت إمكاناتها من العيش بمفردها، لأن أهدافها المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي الدائم و الرفاه الاجتماعي المستمر ولدت قناعات بمحدودية قدرتها على إنجاز هذه الأهداف ما لم يتم الاعتماد على غيرها⁽¹⁹⁾.

وقد اوجد نظام الاعتماد المتبادل بشبكة من المصالح المشتركة، وادخل موضوعات جديدة إلى اهتمام العلاقات الدولية كقضايا حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب وغيرها، باعتبارها أن ضرورات العيش المشترك بين الدول، تتطلب أن يكون حل المشكلات الدولية المعاصرة دوليا لا وطنيا فقط.

وآثر انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية حصلت تحولات بنيوية وقيمية في النظام القائم على الثنائية القطبية، وحل توازن القوى في العلاقات الدولية الذي يقوم على فرضية الشراكة والتعاون بدلا من المنافسة والمواجهة.

وقد ارجع مورتون كابلان *MORTON KAPLAN* بقاء النظام الدولي و انهياره إلى التفاوت في القدرات الاقتصادية والعسكرية و التكنولوجيا والعلمية والحضارية بين الدول المركزية المكونة له، وفي الوقت نفسه ارجع ظاهرة تعدد النظم الدولية إلى هذا العامل أولا، والصراع بين هذه الدول من اجل تحقيق التفوق في هذه القدرات ثانيا، كما حدد ستة نظم لكل منها خصائصه ومقوماته التي تتحكم في نمط تفاعلاته، وهي نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية الهشة والحكمة والنظام الدولي الهرمي العالمي ونظام وحدة الفيتو⁽²⁰⁾. ويمكن تحديد طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة استناد إلى الأبعاد الرئيسية الآتية⁽²¹⁾:

1. انتشار موارد القوة في النظام الدولي، ولعل المدلول السياسي لذلك هو اهتزاز الأساس الموضوعي للنظام الثنائي القطبية ونظام القطبية الأحادي كذلك، ولاسيما أن عدد الدول التي تملك عناصر القوة الشاملة في النظام الدولي لا يزيد على عشر دول وهي: الدول الصناعية السبع بالإضافة إلى روسيا والصين وربما الهند، وقد شكلت الدول الصناعية السبع منتدى خاصا بها تقرر فيه مصير الاقتصاد العالمي والجانب الأكبر من السياسة الدولية، لذا يصبح النظام الدولي محكوما من هذا المنتدى الاقتصادي الضيق لا من خلال الأمم المتحدة التي تشكل غالبية أعضائها دولا صغيرة تعاني عملية التهميش قوية لعدم امتلاكها عناصر القوة الصناعية والتكنولوجية، وهو ما يعني احتكار الدول الكبرى المذكورة آنفا عملية صنع القرار الدولي، ومن ثم اتجاه العلاقات الدولية نحو طابع حكم الأقلية، فيؤدي ذلك إلى انتهاج سياسة القوة في النظام الدولي.

2. تعبر نهاية الحرب الباردة عن انتصار النموذج الغربي القائم على القيم الليبرالية والرأسمالية، وهو ما شجع على ترويج نمط الحياة الغربية والقيم الديمقراطية بوصفها النموذج السياسي الأمثل لدول العالم، وقد رافق ذلك نوع من التحول نحو السوق الحرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية، وهو ما شجعت المؤسسات المالية الاقتصادية الدولية من خلال تكثيف ضغوطها على الدول لإتمام ذلك التحول نحو السوق الحرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية، وهو ما شجعت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من خلال تكثيف ضغوطها على الدول لإتمام ذلك التحول، وهكذا حدث تغيير في مضمون الاهتمامات التقليدية للدول من صون حقوق السيادة والأمن إلى اهتمامات تخدم أهداف الاعتماد المتبادل القائمة على تحقيق الرخاء الاقتصادي ومتطلبات الرفاهية الاجتماعية التي تحقق إلا عبر التعاون الدولي و حل المشكلات الدولية الجديدة بالاعتماد على نظم دولية وظيفية.

3. ارتباط وجود نظام دولي متعدد الأقطاب بوجود عملية استقطاب بين مراكز القوة فيه، وهو ما لا يحصل إلا باحتدام التناقضات بينها في المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الإيديولوجية أو الإستراتيجية، مما يؤدي إلى تجزؤ وحدتها وتنافسها، وقيام كل منها ببناء كتلة دولية حولها لتحقيق التوازن لفترة من الزمن بينهما، ومن الملاحظ أن التفاعلات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بين الدول التحالف الرأسمالي يشوبها الكثير من الخلافات الحادة، لكنها لا ترقى إلى درجة التناقض الكامل في المصالح، بحيث تؤدي إلى وجود عملية استقطاب، بل أن هذه الدول قادرة على احتواء هذه الخلافات من خلال توفير أدوات حلها سلميا كمنظمة التجارة العالمية التي احتوت النزاعات التجارية بينهما، وما يلاحظ أيضا أن التنافس الاقتصادي بين هذه الدول قد أحيى الحساسيات الثقافية والأمنية بينهما.

4. قيام الأمم المتحدة بدور مهم في تحقيق الاستقرار الدولي من خلال ما تصدره من قوانين، ووضع حلول للمشكلات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإذا كانت الحرب الباردة أدت إلى شلل أجهزة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية بسبب الإفراط في استعمال حق النقض في مجلس الأمن. ويلاحظ أن الأمم المتحدة لا تهتم إلا بالنزاعات الدولية التي تلقى اهتمام الدول الكبرى، كما أن أعمالها لم تسفر عن أية نتائج عند بحثها لنزاعات لا تلقى اهتمام الدول الكبرى، وفي بعض الأحيان يكون دور الأمم المتحدة احتفاليا وختاميا بعد قيام إحدى الدول الكبرى بالجهد السياسي و الدبلوماسي وربما العسكري لوضع نهاية للصراعات الإقليمية، وخير مثال على تهميش دور الأمم المتحدة هو استبعادها من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما رسم حدودا لدور الأمم المتحدة، الأمر الذي أكدته أداؤها الضعيف في يوغسلافيا السابقة والصومال وفي ضبط عمليات التسليح، وهكذا لم تؤد نهاية الحرب الباردة إلى تفعيل دور الأمم المتحدة إلا بالحدود التي سمحت بها الدول الدائمة العضوية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تستدعي للتعامل مع أزمات معينة وتستبعد في أزمات أخرى مماثلة، وفقا لإرادة هذه الدول، فالمشكلة الرئيسية تكمن في هيكلة صنع القرار الدولي ولا سيما في ظل تهميش الجمعية العامة وتجميد محكمة العدل الدولية.

والجدير بالذكر قبل تحديد الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الدولي في المستقبل الإشارة إلى انه برغم بروز اتجاهات جديدة بعد انهيار نظام الثنائية القطبية لم تترسخ هذه الاتجاهات لتصبح قواعد تحكم التفاعلات الدولية وتسيطر على الفوضى الدولية، فالنظام الدولي يشهد تغيرات بنيوية وقيمية في الهرم القوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين مختلف الوحدات الدولية مع العلم أن القيم السياسية التي حكمت النظام الدولي مند واستفاليا ما تزال قائمة، فالقوة والمصلحة تعدان القيمتين المركزيتين في النظام الدولي، بحيث تكون الدولة حرة بمقدار قوتها، كما أن القوة لا تقف إلا عند حدود القوة التي تعترض طريقها، وما يجري على الساحة الدولية

ليس إلا صراعا بين القوى ويكون الحق بجانب الأقوى، ولا تحصل التسوية إلا عند توازن القوى، أما المصلحة فتستمد شرعيتها من القوة التي تحميها أو تدعم تحقيقها، وتزداد مصالح الدولة بزيادة قوتها فيترتب على ذلك وضع المبادئ الأخلاقية جانبا، فالوسائل كلها مشروعة وشريفة مادامت من اجل تحقيق الهدف المطلوب، بحيث يكون المعيار الوحيد للحكم على الوسيلة هو نجاحها في تحقيق أهدافها.

وهو ما يتضح من قول وليم كوبلن *WILLIAM COPLIN* أن النظام الدولي لا يطالب بالخضوع المطلق للقانون، كما انه غير مرادف للسلام والاستقرار، والسبب في عدم الربط بين القانون والاستقرار، يعود إلى أن القانون يسعى لتحديد سلوك الدولة وبيان ما هو مسموح لها وما هو محرم عليها، الأمر الذي يجعل القانون ايجابيا عندما تقبله الدولة برضاها وسلبيا عندما تجبرها عليه دولة أخرى.

وإذا كان القانون الدولي يعكس الإجماع الدولي على القيم والمعايير المشتركة بين الدول التي تعمل على الحد من استخدام القوة في علاقاتها المتبادلة لإيجاد نوع من الاستقرار في ظل الفوضى الدولية ولا مركزية السلطة، فإن القانون الدولي في حقيقته "يعكس تاريخيا" أي تغير في علاقات القوة داخل النظام، ومن ثم يعكس مصلحة الدولة أو الدول الأقوى وقيمها السياسية والثقافية، ولذلك تلجأ هذه القوى إلى صياغة قواعد قانونية تحقق مصالحها الوطنية من خلال إيجاد الشرعية الدولية، المدعومة بالقوة، ومن مصلحة هذه القوة كذلك أن توجد قبولاً عاماً بهذه القواعد حتى تعطي الشرعية لنظامها الدولي وقيمها⁽²²⁾.

بالاعتماد على الخصائص الأربع السابقة يمكن وضع مسارين لتطور النظام الدولي: **المسار الأول:** مسار نظام كتلي هرمي يقوم على تعدد مراكز القوة في النظام الدولي دون أن يصاحب ذلك حدوث عملية استقطاب فيما بينها، إذ تتغلب عوامل التجانس والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر، ومن ثم تتوحد مراكز القوة فيما بينها، ولكنها تترتب على نحو هرمي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم لفترة طويلة مقبلة ثم تتلوها أوروبا واليابان فبعض المراكز الدولية الأخرى، وعلى المستوى الوسيط من الهرم يوجد عدد مراكز القوة الإقليمية المسموح لها بالعمل في مناطقها بحرية، على حين يتم تهميش المراكز الإقليمية الأخرى وتحطيمها، كما يقوم جوهر هذا النظام الدولي على قدرته في السيطرة على التناقضات الدولية وتوجيهها لمصلحة التوسع العالمي المستمر للرأسمالية العابرة للقوميات، وهو نظام يقبل التغير في حدود معينة شرط ألا تتعارض مع المصالح الجوهرية لدول قمة النظام، ولذلك يسعى هذا النظام لتسوية النزاعات الدولية والداخلية ويقبل إعادة رسم الخرائط السياسية الجغرافية في القاعدة لبعض المناطق، ويسمح برفع المطالب من خلال نظام قوات معينة ويقمع أي تمرد على هذه القواعد المشروعة للتعبير عن مطالبها⁽²³⁾.

أما المسار الثاني: لتطور النظام الدولي في المستقبل فهو مسار نظام كتلي توازني، بحيث تحدث عملية استقطاب، وتتغلب عوامل التجزؤ على عوامل الوحدة والتجانس بين المراكز المتنافسة في إطار توازني، وربما يساعد على ذلك استمرار تفاقم صعوبات الاقتصاد الأمريكي وتدهور، وتصاعد الضغوط الانعزالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. بما يؤدي إلى فك ارتباطها جزئيا ببقية العالم، كما يتم تكوين كتلت تجارية في جنوب

شرق آسيا حول اليابان وتكتل الولايات المتحدة الأمريكية في النافتا وأوروبا في الاتحاد الأوروبي، لكنه يواجه بتحديات متمثلة بالسيطرة على التناقضات الدولية وحل المشكلات الدولية المتفاقمة، ولا سيما ثورة القوميات والحركات العرقية التي تفرض إعادة رسم الجغرافيا السياسية وتعديل نظام الدول القائم أحيانا⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من تعدد التحليلات حول طبيعة بنية النظام الدولي الراهن، فإنه يمكن القول أن الساحة الدولية تشهد منذ انهيار الاتحاد السوفياتي نظاما دوليا أحادي القطبية، تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة دون أي منازع من الدول الأخرى، حيث يرى جوزيف ناي أن القوة المرشحة للعب دور القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، لا تملك جميع مقومات القوة التي تمكنها من لعب هذا الدور، إذ أن روسيا تعاني مشكلة اقتصادية، وستأخذ إصلاحاتها الاقتصادية عدة عقودا حتى تتخلص من الضعف الاقتصادي، أما الصين فهي دولة نامية برغم استمرار معدلات النمو العالية لسنوات قادمة، كما تفتقد أوروبا التي توازي الولايات المتحدة الأمريكية سكانيا واقتصاديا الوحدة السياسية التي تمكنها من العمل كقوة عالمية مفردة، وبينما تحظى اليابان بالقوتين الاقتصادية والتنموية، فإن مكائنها فيما يخص مصادر القوة العسكرية وفي الإطارين الحضاري والإيديولوجي محدود جدا⁽²⁵⁾.

ولذلك أصبح النظام الدولي بعد الحرب الباردة اقرب إلى الأحادية القطبية، وتهيمن عليه منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تناقض بين القواعد القانونية الدولية التي تحكم التفاعلات الدولية وبين توزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي، وهذا التناقض اوجد حالة من الفوضى في معالجة المشكلات الدولية لما بعد الحرب الباردة جراء عدم ملائمة القواعد القانونية لحكم التفاعلات الدولية الجديدة، وهو ما أسفر عن وجود أزمات عدة في النظام الدولي بدت فيها الشرعية الدولية التقليدية المستمدة من القواعد القانونية التي أوجدها نظام القطبية الثنائية عاجزة عن حل المشكلات الدولية الجديدة، وفي الوقت نفسه بدت آليات تسويتها تعكس التوزيع الجديد للقدرات الشاملة في النظام الدولي، وهذا التناقض دفع بالدول الرأسمالية المهيمنة إلى أن تعد ميثاق الأمم المتحدة غير صالح لحكم التفاعلات الدولية الجديدة، ولذلك يجب تطويع مبادئه وتكييفها للتلائم مع الواقع الدولي الجديد⁽²⁶⁾.

المطلب الثالث: نتائج التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة

لقد كان لنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد الأثر البالغ في تغيير مسرى العلاقات الدولية ومن بين نتائج هاتين الحداثين مايلي:

1. أن حقبة ما بعد الحرب الباردة دفعت تغييرات الحدود التي حولت جماعات من الناس إلى أقليات في بلدان جديدة بشكل مفاجئ وإجباري، بعد أن ظلوا عقوداً بل حتى قروناً جزءاً من الأغلبية في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، إلى بذل جهود مسلحة لتغيير تلك الحدود، وكان ذلك هو سبب اشتعال حروب البلقان خلال التسعينات على يد الصرب الذين كانوا جزءاً من الجماعة القومية الأكبر في يوغسلافيا ولكن وجدوا أنفسهم أقلية في الدولتين السياتيتين الجديدتين كرواتيا والبوسنة وفي وضع ضعيف وغامض في إقليم كوسوفا اليوغسلافي عندما تفكك الاتحاد اليوغسلافي ضد رغبتهم⁽²⁷⁾.

كما ساد بعض هذه الدول حروب أهلية وحركات انفصال أبرزها حركة جوهر دودايف في الشيشان والتي توجت بمقتله في النصف الأول من شهر نيسان 1996، دون أن تنتهي مشكلة المطالب القومية للشعب الشيشاني الراغب بالاستقلال عن الاتحاد الروسي وفي 1 تشرين الأول 1997 طردت حكومة الشيشان ممثلي روسيا في العاصمة غروزني بعدما رفضت موسكو السماح لوفد شيشاني بالتوجه جوا إلى باكو⁽²⁸⁾.

لقد ترك انهيار الاتحاد السوفياتي ملايين الروس في هذا الوضع وخلق أقليات روسية جديدة في أوكرانيا وفي دول البلطيق الثلاث (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) وفي كازاخستان ومن بين هذه الدول كانت إمكانات نشوب الحرب في الأربع الأخيرة منها بالنسبة للدولة الأولى، وكان محور الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول ملكية أسطول البحر الأسود، كما أن وضع شبه جزيرة القرم أثار أقوى المشاعر لدى الروس لارتباطهم الخاص بالقرم، وفي العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة أدارت الحكومتان الروسية و الأوكرانية علاقتهما بشيء من البراعة وقاومتا إلى حد كبير إجراء تحسين موقفيهما أمام مواطني دولتهما من خلال دخول كل منهما في خصومة مع الأخرى، وبرغم من أن العلاقات بين الاثنتين لم تخل من الصعوبات إلا أنهما اتفقتا على نقل الأسلحة النووية السوفياتية الموجودة في أوكرانيا إلى روسيا عام 1994 و أبرمتا معاهدة في 1998 ثم بمقتضاها تأجير قاعدة سيقاستوبل البحرية لروسيا لمدة عشرين عاماً.

كما واجهت موسكو اضطرابات سياسية على طول حدودها الجنوبية مع الجمهوريات السوفياتية السابقة في منطقة القوقاز واسيا الوسطى، وقامت روسيا بنشر قوات داخل حدودها في أماكن كانت قد حكمتها حديثاً في بعض الأحيان لم تغادرها أبداً، وما جعلها ترسل قوات هناك هو تلبية لطلب الحكومات المحلية وكذلك الخوف من إمكانية امتداد الاضطراب شمالاً في الأراضي الروسية.

2. كان لتفكك الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي انتهاء لعملية توازن الرعب، صحيح أن روسيا قد ورثت القوة النووية والصاروخية للاتحاد السوفياتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن، ولكنها دخلت

في عملية انهيار لاقتصادها الداخلي ما جعلها تطلب معونات اقتصادية من الغرب و أضحى توافق الإستراتيجية الأمريكية عكس ما كان في الحرب الباردة، وهذا الأمر كان واضحاً في وثيقة كامبد ديفيد التي وقعها الرئيسان يلسن وبوش سنة 1992. ولهذا فان روسيا لم تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية في أي مشكلة دولية، وفي الشرق الأوسط احتكرت الولايات المتحدة عملية التسوية السياسية، وتم تهميش الدور الروسي، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في عملية تصفية الحسابات مع كل الدول الراضة للنموذج الأمريكي مثل كوريا الشمالية، ليبيا والعراق والسودان مستثمرة في ذلك هامش المناورة الواسع الذي تتمتع به كقوة عظمى وحيدة⁽²⁹⁾.

3. الحد من دور الدولة القومية: يتسم النظام الدولي الراهن بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية في المجال العسكري، وفي الوقت الذي تتراجع فيه الأهمية النسبية للقوة العسكرية في مقومات القوة الشاملة، تتنامى أهمية القوة الاقتصادية والتقنية والحضارية فيها كأساس لتقدم الدولة، خاصة وان زيادة ظواهر الاعتماد المتبادل وتكوين الكتل التجارية الكبرى قد دعما الاهتمام الوطني والدولي بالأوضاع الاقتصادية على حساب الأوضاع الأمنية مع زيادة التنافس وإطلاق حرية آليات السوق، وهو ما أعاد ترتيب عناصر قوة الدولة في النظام الدولي، ودعم صعود عدد من القوى الاقتصادية المنافسة التي تتمثل في اليابان وأوروبا والصين مقابل تراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني مطالبة هذه القوى الصاعدة بدور في صنع القرار الدولي، فيحتم ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التراجع عن اتخاذ القرارات بمفردها وتحليلها عن مفهوم الهيمنة المطلقة⁽³⁰⁾.

وإذا كان تراجع عامل القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية يعني التحول إلى أساليب التسوية السلمية خاصة مع تغير موضوعات النزاعات الدولية، وتزايد أهمية دور الآليات الاقتصادية في حلها ضمن إطار المفاهيم الليبرالية الغربية، فان القوى الاقتصادية العملاقة ستحتل قمة الهرم السياسي والاقتصادي العالمي، وهنا يبرز دور المصلحة الوطنية كقاعدة ارتكاز ومحور للحركة تدور حوله العلاقات الدولية، وهو ما يصبغ السياسة الخارجية للدول بطابع البرجماتية والمرونة في ظل انكماش أهمية الصراعات الإيديولوجية التي حدثت البدائل والخيارات الوطنية الحرة.

ومع انتشار المفاهيم الليبرالية الغربية تمكنت القوى الاقتصادية العملاقة من تقليص دور الدولة القومية بالاستغناء عن بعض الوظائف الأساسية التي تقوم بها، فمثلا بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت فكرة الجيش المحترف، فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996 الذي هو ثمرة الثورة الفرنسية، لان الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية لتفتح الأسواق الخارجية، لقدرة الشركات المتعددة الجنسية على دخول أي دولة دون منافسة إلا من شركات مماثلة، كما أن الدولة فقدت رمزا آخر لسيادتها يتمثل في وظيفة صك النقود، فلا توجد عملة واحدة ذات السعر الصرف ثابت، كما ضعفت دور البنك المركزي في ضبط أسواق الصرف الخاصة والعالمية، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن إدارة المرافق العامة وتقليص خدمات نظام التأمين الاجتماعي⁽³¹⁾.

وبفعل نظام الاعتماد الدولي المتبادل تغير مفهوم الدولة، فبالإضافة إلى التفاعلات التقليدية بين الدول، برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة فلا يكون احد طرفي التفاعل ممثلا دولة أو منظمة دولية حكومية، مما يعني عدم قدرة الدولة على عزل البيئة الداخلية عن تأثيرات البيئة الدولية المختلفة، الأمر الذي اضعف السيادة القانونية للدولة على بيئتها الداخلية⁽³²⁾، فالتحولات التي افرزها عصر المعرفة المعلوماتية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ترك انعكاساته على العناصر الأساسية للدولة، لان هذه التحولات لا تعترف بحدود الجغرافيا السياسية، وهو ما جعل الحكومة تفقد سلطتها على اقتصاد يسير في طريق العولمة، بل تتقاسم سلطاتها السياسية والاقتصادية التي تشكل جوهر السيادة مع رجال الأعمال وأصحاب الشركات وأعضاء المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وزعماء الأقليات والمجموعات السياسية.

ومثلا أسهمت التكنولوجيا بدور مركزي في تطوير نظام الدولة الوطنية من خلال إيجاد التماسك والتضامن الداخليين، واحتكار الدولة لأدوات القهر والضبط الداخليين ومن ثم استقرار السلطة السياسية فيها، أسهمت التكنولوجيا أيضا في تراجع دور الدولة في مرحلة تالية، من خلال فرض تخليها عن الكثير من مفاهيم السيادة التقليدية بحفظ بقاءها، كما زادت من فرص التعاون الدولي لإيجاد الحلول، للمشكلات الدولية الحديثة وأوجدت موضوعات جديدة للتعاون والتزاع، وعمقت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وقد أفقدت التكنولوجيا الدولة الوطنية وظائف أساسية كانت تؤديها وأثبتت فشلها في حماية الطبيعة الإقليمية لها من خلال ثلاث تحديات أساسية وهي⁽³³⁾:

1) التحدي الاقتصادي: لقد جسدت الثورة الصناعية والتكنولوجيا فكرة الاعتماد المتبادل بحيث

جعلت كل دولة في حاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزمات منتجاتهم السلعية وتسويقها فادى هذا إلى وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى.

2) التحدي القيمي: جعلت ثورة الاتصالات والمواصلات من حماية الأقاليم ومنع تسلل القيم

والأفكار مهمة شبه مستحيلة، فادى ذلك إلى تزعزع الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة السياسية، بسبب تقلص فاعلية أدوات الرقابة والسيطرة، كما أسهمت في خلق ثقافة إنسانية عالمية تلعب دورا أساسيا في تخفيف التوتر الدولي، ودعم السلام والأمن العالميين.

3) التحدي الأمني: غيرت التكنولوجيا العسكرية الحديثة مفهوم الأمن التقليدي وحرمة الحدود

السياسية، كما حل مفهوم الأمن الجماعي بعد ضعف القدرات الدفاعية للدولة الوطنية، وبرزت ممارسات السياسية القوة والنفوذ تقوم على الأساليب الاقتصادية والدبلوماسية.

وقد عملت هذه التحديات على التغيير من أولويات الدولة، فالمصالح الإنسانية تحد من حرية الدولة في رسم علاقاتها الخارجية، فمثلا اضطرت الادارة الأمريكية في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام 1991 إلى الكشف عن البنود التفاوضية المتعلقة بأمور الصحة والمهجرة والعمالة والتلوث وحماية الأطفال تحت ضغط المنظمات غير الحكومية، وهو ما يعني أن عالم المفاوضات المغلقة قد تغير⁽³⁴⁾.

وهكذا أضعفت الثورة التكنولوجية قدرة الدولة على ضبط عمليات تدفق الأفكار والأموال والسلع والبشر عبر حدودها، فقلل هذا أهمية الحدود السياسية والجغرافية السياسية، كما أوجدت اقتصاداً عالمياً "مدولاً" بفعل ظواهر الاعتماد المتبادل وعولمة الأنشطة الاقتصادية، فدفع هذا نظام الدولة الوطنية نحو التهميش، ومن ثم إلى تقليص والتغيير في المفهوم التقليدي للسيادة لمصلحة المفهوم النسبي لها و لمصلحة هياكل سياسية جديدة تعد عاملاً في العلاقات الدولية.

4. تشجيع النموذج المنتصر في الحرب الباردة لاقتصاد السوق وترويج الديمقراطية في الدول التي تعيش مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فيجعل ذلك الدول تواجه بالكثير من التحديات كتامين الأموال بشكل سريع للتعامل مع الكلفة الاجتماعية والاقتصادية ذات الانعكاسات السياسية الخطيرة لعملية التحول، وهو يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي وتهديد السلم الاجتماعي وتغذية التطرف، بكل إشكاله، ويدعم ذلك الشعور بفقدان الموقع الدولي، ومن الجدير بالذكر أن دول العالم الثالث ولا سيما دول القارة الإفريقية هي الأكثر تأثراً بعملية التحول نظراً إلى عوامل عدة منها: ضعف الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها، وتفاقم مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية مع تناقص قدرتها على التصدي لها، وتدني قدرتها التكنولوجية، وضعف اطر التعاون الإقليمي بينها، فيزيد هذا الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب أصلاً⁽³⁵⁾.

5. إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والتراعات الاثنية: حيث تشجع الأولى ولو مرحلياً تكريس الهويات الاثنية والطائفية ومحاولة التعبير عنها سياسياً، الأمر الذي يؤدي إلى حصول توتر في الدولة المتعددة القوميات، ويسمح لها مع انهيار النظم السياسية الشمولية والسلطوية، باعتبارها ردة فعل باتجاه التمرد أو رفع سقف مطالبها القومية، ولا سيما أن فشل نموذج الدولة التحديثية ويؤدي إلى بروز الجماعات التي تطالب بالتعبير السياسي والثقافي عن ذاتيتها⁽³⁶⁾، فيؤدي ذلك إلى خلق نزاع بنيوي في الدولة وتصعب تسويته، ويجري عندئذ البحث عن حل يقوم على الاستمرار في دوامة العنف المقيد أحياناً أو الاستمرار المصطنع القائم على القمع أو مزيد من التفتت الذي يؤدي إلى مزيد من العنف.

6. انتشار قيم حقوق الإنسان: يحاول النموذج المنتصر في الحرب الباردة ترويج قيم الديمقراطية واقتصاد السوق كنموذج امثل للعالم، وان الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد بعضها بعضاً، كما تؤدي الليبرالية الاقتصادية إلى الديمقراطية من خلال إيجاد نوع من اللامركزية وتقييد دور الدولة التدخلية، ولانفتاح على الخارج، والسماح بوجود جماعات ضغط مختلفة تمثل المصالح المتعددة.

وخلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا عام 1993 تمت أول مرة في تاريخ العلاقات الدولية عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعنى العربي فقد وافق المؤتمر على أن تعد الديمقراطية أساساً شرعية لنظام الحكم، من خلال إتاحة الفرصة للشعب لتغيير حكاه بصفة دورية عن طريق الانتخابات الحرة التزيهة لأنها أفضل السبل لحل المشكلات.

أما أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان فهي الأتي⁽³⁷⁾:

(1) لم تعد مسألة حقوق الإنسان كما كانت في الماضي مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين والنظم الداخلية بل أصبحت في الوقت الحاضر قضية عالمية وإنسانية تهم كل إنسان وتهتم بكل إنسان.

(2) عكس انهيار المعسكر الاشتراكي إخفاق إيديولوجيته وأدى ذلك إلى اعتناق دول ذلك المعسكر للفكر الغربي وهو ما دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العالم، ولا سيما أن النظم الديكتاتورية قد فقدت الحماية التي كانت موجودة أثناء نظام القطبية الثنائية، حيث أزال تغير البيئة الدولية هذه الحماية وكشف ضعف هذه النظم السياسية التي بدأت تأخذ بإصلاحات سياسية في طريق تحقيق الديمقراطية، خاصة وأن الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية عدت المساعدات الاقتصادية وتسهيل منح القروض المالية.

(3) تعزيز أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال مراقبة حقوق الإنسان، فمثلاً أنشئ عام 1994 منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كما تقوم منظمة العفو الدولية و"أطباء بلا حدود" وغيرهما بدور نشيط في حماية حقوق الإنسان.

(4) إن حقوق الإنسان أصبحت تحسن الخطاب السياسي الوطني بالشرعية وتبعد هممة الديكتاتورية والاستبداد عن ممارساته خصوصاً مع انتهاء مرحلة الاستعمار وتزايد الوعي الديمقراطي في الدول النامية.

(5) إن فقدان هذه الحقوق الإنسانية للاحترام كان على مر العصور سبباً في انهيار المجتمعات واشتعال الحروب، وقد تخضت كل ثورة سياسية واجتماعية عن إعلان لحقوق الإنسان، ولذلك أصبحت عظمة الدولة وتقدمها يقاسان بمدى احترامها لمبادئ حقوق الإنسان وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها، وقد فشل الكثير من الدول في تحقيق حاجات مواطنيها الاقتصادية، في الوقت الذي اتبعت فيه أساليب الحكم الفردي وما نجم عنها من قمع الحريات وانتهاك الحقوق.

(6) تسعى منظمات الإغاثة الدولية لربط المساعدات الإنسانية للدول التي تعاني الكوارث والمجاعات والتي هي في معظمها من صنع الإنسان وبين حرية حركة هذه المنظمات فتترك هذا أثره في خلخلة أفكار الدول النامية وقيمها، ولا سيما عند مطالبة هذه المنظمات للدول بتغييرات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا كرسست نهاية الحرب الباردة إجماعاً دولياً حول اقتصاد السوق وحقوق الإنسان وفقاً للنموذج الغربي ليتحول النظامان إلى نموذج كوني إلزامي، من اقتدى به فسوف يأخذ نصيبه من العناية والاهتمام ومن خالفه فقد عزل عن العالم، بل أصبحت حقوق الإنسان قيمة مرجعية لسلوكيات الدول ومعايير للمساعدات ومنح القروض.

وقد دافعت الدول الغربية أثناء مؤتمر فينا عن العمومية في تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان، بينما دافعت الدول النامية عن منطق النسبية في تطبيق، من اجل التخفي وراء هذه الشعارات بالإبقاء على النظم غير الديمقراطية فيها، كما عدت هذه الدول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوقا فعلية، بينما عدتها الدول الغربية مظاهر للنشاط الاقتصادي، كما نجحت الدول الغربية في جعل مسؤولية الرقابة عن مدى التزام الدول باحترام حقوق الإنسان وتطبيقها للصكوك الدولية، في هذا الشأن، مسؤولية المجتمع الدولي من خلال إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ليكون الرقيب العام، وهو ما يفعل دور المنظمة العالمية في مراقبة حقوق الإنسان ولا سيما في تلك الدول التي تنتشر فيها ظواهر الحروب العرقية والدينية⁽³⁸⁾.

وبعد اهتمامات متقطعة بقضايا حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، تحتم على دول العالم الاستجابة للظاهرة الجديدة المتمثلة بان حقوق الإنسان قد أصبحت مسألة أساسية في العلاقات ما بين الدول، حيث أن الطريقة التي تعامل بها الدولة مواطنيها لم تعد مسألة داخلية خاصة بها، بل تستطيع الدول والمنظمات الدولية أن يكون لها شأن في ذلك، ولذلك يؤكد الكثير من الدول بشكل متزايد على حقوق الإنسان فيؤثر ذلك في وظيفة العلاقات الدولية وبنيتها القائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وقد استخدمت الدول الغربية حقوق الإنسان خلال الحرب الباردة كوسيلة إيديولوجية في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى وضد الكثير من دول العالم الثالث المناوئة للسياسات الغربية، واستطاعت بهذه الوسيلة تحقيق أهدافها في تقويض النظم الاشتراكية، وبانتهاء الحرب الباردة لم تعد الحكومات الغربية مضطرة إلى الحد من الجهود التي تبذلها لدفع قيمها السياسية قدمها، خشية أن تدفع الدول النامية إلى المعسكر الاشتراكي، كما أن الضغوط الرأي العام العربي والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام اثر، في زيادة اهتمام الحكومات الغربية بحقوق الإنسان في سياستها الخارجية، حيث لا تستطيع تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما أنها تستخدمها كوسيلة من وسائل المنافسة الاقتصادية، فالدول الغربية مثلا موقف تجاه الصادرات التي يدخل فيها إنتاج أعمال المسجونين في الصين أو عمل الأطفال في تايلندا، بحيث تمكن مسألة حقوق الإنسان الدول الغربية من الضغط على الدول النامية التي حققت نجاحات اقتصادية، فدول جنوب شرق آسيا. مثلا حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي قلص النفوذ الغربي فيها بحيث لم يعد توقف المساعدات الاقتصادية مؤديا إلى وجود أزمات لديها، بل أن المساعدات أصبحت وسيلة سياسية لدفع المصالح الغربية إلى الإمام لكون هذه المنطقة سوق ومصدرا للبضائع الوسيطة للصناعات الغربية، ولذلك تستخدم حقوق الإنسان للضغط عليها.

وهكذا فان مشكلة تسييس حقوق الإنسان في النظام الدولي قديمة، لكنها تنطوي على أبعاد جديدة، نتيجة ما طرا من تغييرات على صناعة القرار الدولي جراء تغير الموازين الدولية، وما أسفر عن ذلك من اتساع رقعة التدخل العسكري في بلدان العالم الثالث عامة، ويترتب على تسييس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مشكلة ازدواج المعايير في تناول القضايا المطروحة وتغليب الظروف السياسية في معالجة القضايا الدولية، فيضع ذلك

حسابه أطراف النزاع لمعالجة الانتهاكات ولذلك تجاهل النظام الدولي انتهاكات حقوق الإنسان في دول معينة كإسرائيل مثلاً، واتخذ إجراءات فعالة في دول أخرى كالصومال مثلاً⁽³⁹⁾.

وتظهر الانتقائية في التعامل عند قيام منظومة الدول الرأسمالية باستخدام المنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وفق عوامل الهيمنة على النظام الدولي بحكم تمويل أنشطتها أو توفير الأساس القانوني أو السياسي للقيام بعملها، ومن ثم أصبح تحرك هذه المنظمات الدولية مرهوناً بالمصالح الوطنية لها، وأصبحت إثارة قضايا حقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني تنصرف إلى الدول التي تحتفظ بنظم سياسية واجتماعية واقتصادية مخالفة للايدولوجيا الرأسمالية، ولا سيما الدول الصغيرة من دول العالم الثالث التي أصبح التوظيف السياسي لمفاهيم حقوق الإنسان فيها يهدد استقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي، لان ذلك يشجع بعض العناصر الداخلية في هذه الدول على زيادة الاحتقان الداخلي لإمداد هذه الدول الرأسمالية الكبرى بهذه الحججة بدلا من العمل الوطني الداخلي لتحقيق المطالب وهو ما يسهم في تعميق الأزمات وتفجير الصراعات الداخلية.

7. المشكلات الحدودية والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية: حيث شكلت مسألة "أين ينبغي أن

توجد الحدود" لب كثير من الصراعات في العقد الأول بعد انتهاء الحرب الباردة فقد كانت صراعات روسيا المحتملة مع جيرانها وصراع الصين الفعلي مع تايوان وتقسيم الجزيرة الكورية والحروب في البلقان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والغزو العراقي للكويت والتوتر بين الهند وباكستان حول ولاية كشمير الهندية والحرب الأهلية الانغولية جميعها نزاعات حدودية بصورة أو بأخرى، ولذا كان من المتوقع أن يسهم في إحلال السلام وضع معيار عالمي واحد لتقرير ترسيم الحدود، وكان من الطبيعي أن تتجه الأنظار لبلدان مركز العالم أملا في أن تطرح مثل هذا المعيار⁽⁴⁰⁾، وأثناء انعقاد اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة لأول مرة في يناير 1992 حيث طلب مجلس في اجتماعه من السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إعداد توصيات لمشروع قيام نظام للأمن الجماعي الدولي، وقد تقدم السيد بطرس غالي بمشروع اسماه أجندة من اجل السلام *AN AGENDA FOR PEACE* وكان أهم ما ذكره في أجندته " بأنه يعتقد بان عصر السيادة المطلقة والاستثنائية قد انتهى"⁽⁴¹⁾.

ومنذ ذلك الحين أصبحت مبادئ التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام مرتبطة

ببعضها البعض.

أما فيما يخص التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية فبالإضافة إلى التسويات السلمية التي جرت خلال العامين 1988 و1989 والتي اعتبرناها من جملة المقدمات العلمية للنظام العالمي، فقد استمرت هذه التسويات السلمية للنزاعات الإقليمية للنظام العالمي، فقد استمرت هذه التسويات السلمية للنزاعات الإقليمية خلال العامين 1990 و1991 أيضا حتى أصبحت كذلك من ملامح النظام الجديد، وكانت الجهود التي بذلت لتحقيق هذه التسويات مزدوجة: الجهود المباشر لتسوية النزاع ذاته سواء من قبل الأطراف المعنيين بهذا النزاع أو بواسطة دولة عظمى أو بإشرافها، والجهود الوقائية للتقليل من حدوث مثل هذه النزاعات أو بضغطها، وذلك

من خلال برامج نزع الأسلحة ذات التدمير الشامل ، أو عدم تزويد الدول الصغرى ، لا سيما دول الشرق الأوسط بالسلاح ،ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد لخص مشروعية هذا الأمن الإقليمي في إطار "الدفاع الجماعي عن النفس" *COLLECTIVE SELF DEFENCE* الملحوظ في المادة 51 من الميثاق والتي تشكلت بالاستناد إليها أنظمة دفاعية مثل "حلف الأطلسي ووارسو" وحتى ميثاق الدفاع العربي المشترك وغيرها.

كما تم اعتماد التسوية السلمية للتراعات الدولية سواء تمثلت هذه التسوية بالطرق الدبلوماسية والسياسية والحقوقية وهنا يفترض أن يشار إلى وضع حد نهائي لكل مظاهر العنف و الإكراه سواء كانت تلك المظاهر تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر، كذلك ينتظر أن تبلور الدعوة إلى إيجاد قواسم مشتركة واطر جامعة لنشاطات الدول بشكل تعاوني متناسق⁽⁴²⁾.

وفي إطار هذه الترتيبات الأمنية الإقليمية الملحوظة في المادتين 52 و53 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة واللتين شجعتا على إنشاء مثل هذه المؤسسات، شرط أن لا تحول دون ممارسة مجلس الأمن الدولي مسؤولياته الأساسية لحفظ السلم و الأمن الدوليين، ويتم هذا ضمن مرحلتين:

الأولى تتعلق بتسوية التزاعات الدولية أو المحلية التي تهدد السلام العالمي والتي يتولاها المجلس بالاستناد إلى الفصل السادس من الميثاق (أي التي تتم بقبول الدول المعنية)، والثانية تتعلق بالإجراءات التنفيذية التي يقوم بها المجلس في حال ردع أي عمل عدواني أو تهديد للسلام أو إحلال به، وذلك بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق أي التي يتخذها المجلس كعقاب ملزم بصرف النظر عن قبول الدولة المعنية، والتي يمكن أن يستخدم فيها القوات المسلحة لإعادة السلام الدولي.

ومنه فان الأمن الإقليمي قد تعني واحدة من خيارات الثلاث: الحفاظ على السلام بين دول إقليمية متجاورة بواسطة توازن عسكرية مقبول من هذه الدول، أو استقرار المناطق الإقليمية ذاتها ضد أي مقاومة لأنظمتها السياسية من الداخل أو من الخارج أو إدارة العلاقات الخارجية، مع هذا الإقليم أو ذاك لإبعاد هكذا مقاومة خارجية ولتأمين الحركة الاقتصادية بينهما.

كانت هذه ملامح ونتائج النظام الدولي الجديد حيث من دواعي اهتمام المجتمع الدولي بالتزاعات الداخلية، فهناك العديد من الأسباب لا تصب كلها في منع انتشار التزاعات كما أنها لا تخلو من احتواءها لأجندة خفية يعززها انتقائية مجلس الأمن التي تقف وراءها مصالح دول كبرى، حيث أصبحت المشاكل العرقية الأعدار التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك برفع شعار التدخل الإنساني، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في:

- الخوف من ظاهرة انتشار التزاعات حيث صدرت إحصائية عام 1995 تشير إلى 35 دولة قد عانت من انفجار التزاعات الداخلية بسبب أنشطة ساهمت فيها دول الجوار عبر الحدود بصورة أو بأخرى وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

- ما يترتب على انتشار النزاعات معانات إنسانية كاللجوء والمجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة وقد تصل إلى حد القيام بالإبادة الجماعية كما حصل في البوسنة عام 1992 والصومال، ورواندا خلال عام 1994⁽⁴³⁾.
 - تورط دول الجوار في النزاعات الداخلية وانعكاساته الإقليمية و هناك ثلاثة اتجاهات تنطلق من عامل الجوار⁽⁴⁴⁾:
 - **الاتجاه الأول:** تمثله حالة اللجوء فعمليات القتل أو التطهير تؤدي إلى لجوء عدد كبير إلى الدول المجاورة.
 - **الاتجاه الثاني:** الدعم العسكري الذي تقدمه دول الجوار لأحد أطراف النزاع وقد يتجه الدعم إلى حكومة أو جماعات.
 - **الاتجاه الثالث:** أما إذا اتفقت الدولتان دولة الجوار ودولة التمرد على مقاومة ذلك التمرد فان اتجاهها ثالثا يظهر لعامل الجوار يتمثل في القيام بدوريات عسكرية مشتركة على الحدود.
 - النزاعات الداخلية وما يترتب عليها من اضطرابا في الأوضاع الداخلية للأمن الإقليمي لا يهدد استقرار دول الجوار والمنطقة فحسب، وإنما تهدد مصالح الحكومة⁽⁴⁵⁾.
- وفي دراسة رصدت خلال عام 1997 لوحظ أن القارة الإفريقية شهدت تزايدا في عدد النزاعات حيث كان لنصف النزاعات المذكورة صلة بدول الجوار، وكانت النزاعات التي تم رصدها خلال الفترة وعددها 103 نزاعا منتشرة في 69 مكانا في العالم منها 42 وصلت إلى الحرب الأهلية وفقا لمعيار الذي وضعته جامعة ابسالا *UPPSALA CONFLICT* في دراسة بعنوان *UPPSALA CONFLICT DATA PROJECT* وهذا ما يوضحه الجدول رقم 07⁽⁴⁶⁾.

جدول رقم 07: النزاعات الداخلية على أساس التوزيع الإقليمي خلال الفترة (1989-1997)

سنوات النزاع	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا	إفريقيا	أمريكا	كل الأقاليم
1989	2	4	19	14	8	47
1990	3	6	18	17	5	49
1991	6	7	16	17	5	51
1992	9	7	20	15	4	55
1993	10	7	15	11	3	46
1994	5	5	15	13	4	42
1995	5	4	13	9	4	35
1996	1	5	14	14	2	33
1997	0	3	14	14	2	33

Source : Wallenston.p.and sollenberg.n.1998

وبالنظر إلى الجدولين (08) و(09):

جدول رقم 08: النزاعات الداخلية المسلحة في إفريقيا خلال العام 1995

دولة	تاريخ بدء النزاع	أطراف النزاع	عدد النازحين	عدد القتلى
انغولا	1975	الحكومة ضد الاتحاد الوطني لتحرير عموم أنجولا / Unite	2000.000	300.000
بورندي	1972	التوتسي ممثلين في الحكومة ضد الهوتو	300.000	100.000
بورندي	1993	التوتسي ممثلين في الحكومة ضد الهوتو	700.000	100.000
كينيا	1992	الحكومة ضد القبائل كيكويو و لوهيا ولووا	300.000	1500
لبيريا رواندا	1989	الحكومة ضد الجبهة الوطنية القومية ليبيرية	1700.000	150.000
رواندا	1990	الهوتو ممثلين في الحكومة ضد التوتسي f p r	2000.000	800.000
الصومال	1990	اتحاد المؤتمر الصومالي usc ضد فضائل متعددة	1000.000	400.000
سيراليون	1991	الحكومة ضد الجبهة الثورية المتحدة RVF	660.000	10.000
جنوب السودان	1983	الحكومة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA	4500.000	1200.000
الجزائر	1992	الحكومة ضد جبهة الإنقاذ الإسلامي FIS و الجماعة الإسلامية المسلحة	40.000	30.000
مصر	1992	الحكومة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة	1500	1000

Source: Michael Embrown (Ed) 1996.4.5.6

جدول رقم 09: النزاعات الداخلية المسلحة و مواقعها (1989-1997)

مستوى النزاع	1989	90	91	92	93	94	95	96	97	كل السنوات
نزاع محدد Minor	15	16	18	23	15	16	12	17	12	46
نزاع متوسط Intermediate	14	14	13	12	17	19	17	13	14	15
حالة الحرب War	18	19	20	20	14	7	6	6	7	42
كل النزاعات	47	49	51	55	46	42	35	36	33	103
كل الأماكن	37	39	38	41	33	32	30	29	26	69

Source: Uppsala conflict data project

و بالنظر إلى الجدولين 08-09 نلاحظ انحسار النزاعات المسلحة منذ 96-97 في أوروبا و الشرق الأوسط و أمريكا على عكس إفريقيا و آسيا وهذا يرجع للتعقيدات الإقليمية للنزاعات الداخلية وهذا يوضح الجدول رقم 10.

جدول رقم 10: حالات التعقيدات الإقليمية للنزاعات الداخلية

الإقليم	تعقيدات النزاع	عدد النزاع	عدد الحروب	سنة الحروب
أوروبا	القوقاز والبلقان	14	6	100%
الشرق الأوسط	فلسطين و كردستان ، إيران، العراق	7	4	67%
آسيا	آسيا الوسطى جنوب غرب آسيا، جنوب شرق آسيا	10	5	42%
إفريقيا	الجنوب الإفريقي، غرب وسط إفريقيا، شرق وسط إفريقيا الساحل القرن الإفريقي، غرب إفريقيا	22	12	86%
الأمريكتان	أمريكا الوسطى	4	2	50%
الجملة		57	29	69%

Source: Wallensteen, p, and sollenberg, N, 1998.

ولغرض التخفيف أو حل تلك الترتيبات الإقليمية التي ذكرناها سابقا وكما تم إنشاء مجلس للسلام والأمن في إفريقيا ذلك أن تلك المنظمات يهتما تطوير قواعد السلوك الدولي و الحفاظ عليها *Norms Of International Behavior*.

لقد انعكس الاهتمام الدولي بالنزاعات الداخلية في زيادة أنشطة الأمم المتحدة الذي وافق عليها مجلس الأمن من ناحيتين الكم و النوع ومن أمثلته:

- استقلال ناميبيا، وهي آخر مستعمرة افريقية تنال استقلالها عام 1990 ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد انشأت مجلسا خاصا لناميبيا دعتة *United Nations Transition - UNTAG Assistance Group* كانت مهمته مساعدة ناميبيا على تطوير أوضاعها وبالتالي تحقيق استقلالها
- تقليل نسبة التأزم في الصحراء الغربية والبحث عن حلول ناجحة لها.

ما يمكن استنتاجه مما تقدم في هذا المبحث أن لهذه التغيرات الجيوسياسية بنهاية الحرب الباردة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي نهاية إلى الإعلان عن نظام عالمي جديد أدت إلى تغيير خارطة العلاقات الدولية بظهور دول أخرى جديدة كانت قبلا ضمن الاتحاد السوفياتي ، إضافة إلى ظهور بؤر توتر عديدة بدول مختلفة ، مثل ما حصل بالشيشان وكوسوفو والصومال .

كما أدى إلى ظهور تغيرات على المستوى الاقتصادي العالمي هاته الأخيرة ستكون محور دراستنا بالمبحث الثاني فما هي هذه التغيرات الجيو اقتصادية ؟

المبحث الثاني: التغيرات الجيو اقتصادية

في العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة شهد تغيرات جيو اقتصادية نحو التحول إلى إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى (كالاتحاد الأوروبي) نحو ما يعرف بالعملة الاقتصادية والتي كان لها الأثر في تغيير السياسة الدولية، وسنحاول في هذا المبحث دراسة العملة ومؤسستها ومدى تأثيرها.

المطلب الأول: ديناميكية العملة

أثارت عملية العملة العديد من التساؤلات لترفع درجة القلق والتوتر لدى اقتصادي دول السوق الناشئة سواء نتيجة للتحولات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي حيث نلاحظ مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة أساسا بالثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة تستند إلى المعرفة ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عملة الأوضاع و الأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية⁽⁴⁷⁾.

ولكي نفهم هذه الديناميكية الجديدة لا بد لنا من فهم مفهومها.

1. مفهوم العملة:

يعرفها مارتن كور: "العملة هي ما كنا نسميه في العالم الثالث لسنوات طويلة ولقرون عديدة (الاستعمار) فكل منهما لا يختلف كثيرا عن الآخر"⁽⁴⁸⁾.

ويقول أنتوني جيتز "العملة هي عملية لحام مجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينهما المسافات يتشارك فيه كل البشر في الرؤى والخبرات والتحديات"⁽⁴⁹⁾.

فالعملة تعني حرية حركة السلع والخدمات و الأفكار وتبادلها دون حواجز أو حدود بين الدول وهي حرية شاملة حرية نقل وتوطين واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا وارض، أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال⁽⁵⁰⁾.

إن العملة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي، فهي ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد، ظاهرة وان كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون فالعملة كظاهرة وكتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية، ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة وكتيار تكتسب صفات خاصة مميزة، تؤتي أثرها وتفرض سيطرتها وفعالها في مواقع وجوانب كثيرة.

2. أسباب ظهورها:

- يعد تطور وسائل الإعلام، ووسائل الاتصال ونقل المعلومات من أهم أسباب التي أدت إلى ظهور العملة حيث أن هذه الوسائل قد عملت على تقصير المسافات بين الدول مما جعل

العالم قرية صغيرة بلا حدود بالإضافة إلى ذلك تطور وسائل نقل الموارد والسلع بين الدول مما أدى كثير من السلوكيات إلى إنتاج سلع وتسويقها في دول أخرى.

- ظهور التكتلات تنتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات الإقليمية نتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات تناسب فيها التجارة.
- اتساع حركة التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي والعمل على تذويب الحدود السياسية بين الدول.

3. العولمة الاقتصادية:

نعني بها عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسية فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم وتضخمت هذه الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور، وانتهاء بتركيز الإنتاج الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية، ويصف ادوارد لتواك *EDWARD LUTWAK* الكاتب السياسي الأمريكي العصر الجديد بأنه عملية انصهار الاقتصادات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين⁽⁵¹⁾.

إن صناع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة للعولمة وجغرافية العالم مادة لها، ومن توضيح ملامح صورة العولمة الاقتصادية نورد مايلي:

- سقوط الاعتبارات الإستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.
- ترسيخ الاعتقاد بان الرخاء الاقتصادي يقود حتما إلى التشابه واستقرار النمط الأوحده.
- تنامي الشعور بان الكون أصبح أخيرا يسكنه العقلاء.

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة حسيمة، من اجل أن تجعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا ولقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة دورا رئيسيا في تأكيد أهمية العولمة، وتتجلى مؤسسات العولمة الاقتصادية في :

1. البنك الدولي: *INTERNATIONAL BANK*

يركز البنك الدولي في خطابه السائد حاليا على استنتاجين أساسيين لا يلبث أن يحولهما إلى عقيدة، الأول: هو أن العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي.

إذ لا يمكن إلا التكيف معها والثاني: هو أن التكيف النشط مع هذه الضرورة أمر ممكن بالنسبة للبلدان المسماة "نامية" بلدان العالم الثالث.

ويعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير (في نهاية 1997م) حول الوضع الاقتصادي العالمي: إن الدول التي فتحت أبوابها واقتصادها لقوى العاملة استفادت كثيراً ويرفض الادعاءات القائلة بان العولمة مسئولة عن خسارة الوظائف والتفاوت الكبير في الأجور داخل الدول المتقدمة.

وهنا يطرح السؤال ما هو هدف من المعونات التي يقدمها البنك الدولي لدول العالم؟

يقول الرئيس الأسبق جون كندي عام 1961 أن الهدف الرئيسي من المعونة ليس مساعدة الأمم الأخرى، بل هو مساعدة أنفسنا، فيما يقول رئيس البنك الدولي: إن المعونة الأجنبية توفر سوق عاجلاً وأساسياً للبضائع الأمريكية وهي تحرك تنمية لأسواق جديدة للشركات الأمريكية فيما وراء البحار كما أنها تلي توجهنها في إقامة مؤسسات اقتصاد حر يمكن أن تزدهر فيها إقامة مؤسسات اقتصاد حر يمكن أن تزدهر فيها استثماراً (52).

فما أهداف البنك الدولي وهل هو مؤسسة أمريكية أو أممية؟

إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عبارة عن جهاز متخصص للأمم المتحدة، تأسس عام 1944 بهدف مساعدة الدول الأعضاء فيه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسراع في عملية التنمية فيما أو كلت بصندوق النقد الدولي مهمة التغلب على المشاكل المتعلقة بتوازن المدفوعات، وقد بلغ عدد أعضاء البنك الدولي في مطلع التسعينات أكثر من مائة وخمسين دولة.

يعتبر البنك الدولي مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وتتمثل

رسالته في مكافحة الفقر، برغبة قوية وكفاءة مهنية، لتحقيق نتائج دائمة، ومساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص. والبنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة؛ فهو تتألف من مؤسستين إنمائيتين فريدتين تملكهما 186 من البلدان الأعضاء: وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA).

ولكل مؤسسة منهما دور مختلف ولكنه تعاوني في النهوض برؤيته المتمثلة في إقامة عولمة مستدامة وتشمل الجميع. ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعّة بالأهلية الائتمانية، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشدّ فقراً في العالم. ويكمل عملهما العمل الذي تضطلع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتقدم المؤسسة معاً قروضاً بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات بدون فوائد ومنحاً إلى البلدان النامية لمجموعة عريضة من الأغراض تشمل استثمارات في: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية الأساسية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، إن احتياطي البنك الدولي من رأس المال يعتبر بمثابة رصيد

أو ضمان، لتمكين البنك من الحصول على أي موارد مالية إضافية ضرورية من الأسواق المالية العالمية الخاصة، فبينما تصل مساهمة الموارد الخاصة إلى حوالي 90 %، تصل نسبة مساهمة الدول الأعضاء إلى حوالي 10 % من رأس مال صندوق القروض *THE LOEN FUNF*. وتعمل أجهزة التمويل الثلاثة بالتنسيق مع بعضها البعض لتشكيل معاً ما يعرف بجماعة البنك الدولي أو مؤسساته⁽⁵³⁾.

● **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يستهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية. تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي، حيث يشبه بنيانه الهيكلي مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 186 بلداً يتم تشغيلها لصالحهم.

ويحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، وقد أصبح إحدى أكثر الجهات المقترضة ثباتاً منذ إصداره أول سند له في عام 1947. ويسمح الدخل الذي حققه البنك على مرّ السنوات له بتمويل الأنشطة الإنمائية، ويضمن له القوة المالية، التي تمكنه من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه.

وفي اجتماعه السنوي المنعقد في سبتمبر/أيلول 2006، تعهد البنك الدولي — بتشجيع من حكومات البلدان الأعضاء — بعمل المزيد من التحسينات على الخدمات التي يقدمها لأعضائه. وحتى يتسنى تلبية الطلبات الأكثر تطوراً وتقدماً بصورة متزايدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل، يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الوقت الحالي بإجراء إصلاح شامل للأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المعرفية المستقلة، وزيادة سهولة تعامل العملاء مع البنك.

● **المؤسسة الدولية للتنمية:** تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (*IDA*) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف مؤسسة التنمية الدولية، التي أنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب. وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير — فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي — الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث

إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة، وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها 79 بلداً، والتي يوجد منها 39 بلداً في أفريقيا. والمؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر واحد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقراً. وتقوم مؤسسة التنمية الدولية بإقراض الأموال (ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات مؤسسة التنمية الدولية تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. كما تقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها. منذ بدء عملها، بلغت قيمة مجموع الاعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة 207 بليون دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنوياً في السنوات الأخيرة زهاء 12 بلايين دولار أمريكي، وتم توجيه الجزء الأكبر من ذلك، أي نحو 50 في المائة، إلى منطقة أفريقيا⁽⁵⁴⁾.

(1) الهيكل التنظيمي للبنك: البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 186 مساهمين فيها. ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 24 مديراً تنفيذياً، يعملون في داخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً. إن رئيس البنك الدولي، روبرت ب. زوليك يرأس اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي الولايات المتحدة، وهي التي ترشحه. وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد. والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. وعادة ما يجتمع المديرين التنفيذيين مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل. ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس، والإدارة، وكبار الموظفين، ونواب الرئيس المعنيين بشؤون المناطق والقطاعات والشبكات والوظائف. ونواب الرئيس هم المديرون الرئيسيون في البنك الدولي. للمزيد من المعلومات عن نواب الرئيس في البنك الدولي، والمديرين الأساسيين به، والهيكل التنظيمي للبنك⁽⁵⁵⁾.

(2) **تحديات البنك الدولي:** التحدي الذي يواجهه العالم - وهو تخفيض أعداد الفقراء - ويشكل تحدياً للبنك الدولي شخصياً، ويركز عمله على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تدعو إلى القضاء على الفقر وإلى التنمية المستدامة. وتقدم هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج.

ورسالة البنك الدولي هي أن يساعد البلدان النامية وشعوبها في بلوغ هذه الأهداف بالعمل مع الجهات الشريكة لنا لتخفيف حدة الفقر. يتصدى البنك الدولي لمواجهة التحديات العالمية بطرق وأساليب معززة لعولمة شاملة ومستدامة من أجل القضاء على الفقر، وتحسين النمو الاقتصادي مع العناية بالبيئة، وخلق مستقبل مفعم بالأمل وزاخر بالفرص أمام الأفراد. فمحاور التركيز الإستراتيجية الستة تستنهض الجهود وتستلهم الهمم. ويضطلع البنك، من خلال تركيزه على هذه المحاور الستة، بتقديم المساعدات الفنية والمالية وغيرها من ألوان العون إلى من هم في أمس الحاجة إليها، متوخياً تحقيق بالغ الأثر وتعزيز النمو الاقتصادي: ويشمل ذلك أشد البلدان فقراً، والبلدان الضعيفة والهشة، والعالم العربي، والبلدان المتوسطة الدخل، وحل المشكلات ومعالجة القضايا المرتبطة بالمنافع العامة العالمية، وتقديم خدمات المعارف والتعلم وهذا ما يوضحه الشكل رقم 04.

شكل رقم (4): تحدي البنك الدولي



المصدر: متحصل عليه من:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTAB~pagePK:2614812~menuPK:20944053,,contentMDK:0OUTUSARABIC/Html676331,00~theSitePK:36602~piPK:50004410>

2. صندوق النقد الدولي: *(IMF) INTERNATIONAL MONETARY FUND*

انشأ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944، وأصبحت

نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946، تمثل وظيفة الصندوق هي دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على التداير المنظمة للصرف بين دول الأعضاء.

ويسعى هذا الجهاز إلى (56):

- دعم الاستقرار النقدي العالمي من خلال خلق نظام مستقر للتعامل والتبادل النقدي.
 - خلق نظام نقدي عالمي متعدد الأطراف.
 - خلق احتياطي نقدي في إطار الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء في التغلب على اختلال التوازن قصير الأجل من ميزان مدفوعاتها.
- وفي مطلع التسعينات زادت طلبات الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي فبلغت أكثر من مائة وخمسين دولة، وهذه الزيادة من شأنها رفع حدة اختلافات وجهات النظر لا سيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فالنظام النقدي الحالي يعكس من وجهة نظر الدول النامية مطالبها بنظام اقتصادي عالمي جديد.

ولصندوق النقد الدولي وظيفتان يقوم بهما من اجل العمل على استقرار النظام النقدي الدولي وهما (57):

- إن صندوق النقد الدولي يقوم بوظيفة تنظيم قيم عملات الدول الأعضاء فيه عن طريق الرقابة على معدلات الصرف.
- إن صندوق النقد الدولي يوفر للدول الأعضاء فيه ترتيبات مالية، تمكنها من تغيير عملاتها المحلية بعملات أجنبية صعبة بقصد تمكينها من التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، لا سيما المشاكل المتعلقة باختلال ميزان المدفوعات، في فترة زمنية محددة.

1) مسؤوليات الصندوق:

يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي — أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات فيما بينها— وهو مطلب ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر. ويعمل الصندوق منذ انتهاء الأزمة على توضيح اختصاصاته وتحديثها لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي وهذا كمايلي (58):

– الرقابة على الاقتصاديات: للحفاظ على الاستقرار ومنع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي، يستعرض الصندوق التطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية

والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف بنظام الرقابة . ويقدم الصندوق المشورة لأعضائه البالغ عددهم 186 بلداً، مشجعا إياهم على اعتماد السياسات الكفيلة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من تعرضها للأزمات الاقتصادية والمالية ورفع مستويات المعيشة فيها. كذلك يقدم الصندوق استشرافاً منتظماً للتطورات المحتملة عالمياً في إطار تقريره المعنون آفاق الاقتصاد العالمي ولتطورات الأسواق الرأسمالية في تقرير الاستقرار المالي العالمي، إضافة إلى نشره سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاديات الإقليمية.

- **المساعدة المالية :** يقدم الصندوق مساعداته المالية للبلدان الأعضاء حتى تتاح لها الفرصة الكافية لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، تتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع الصندوق في وضع برنامج للسياسات يدعمه تمويل الصندوق، مع ربط استمرار الدعم المالي بمدى فعالية تنفيذ هذا البرنامج. وللمساهمة في دعم البلدان الأعضاء أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، عزز الصندوق طاقته الإقراضية ووافق على عملية كبرى للإصلاح الشامل فيما يتصل بكيفية إقراض الأموال. وفي **البلدان منخفضة الدخل** ، يقدم الصندوق الدعم المالي من خلال تسهيلات الإقراض ذات الشروط الميسرة. وقد ضاعف الصندوق الحدود القصوى المحددة للإقراض منه ويعمل على زيادة إقراض البلدان الفقيرة في العالم بسعر فائدة صفري ثابت حتى عام 2012.

- **حقوق السحب الخاصة:** يصدر الصندوق أصلاً احتياطياً دولياً يعرف باسم حقوق السحب الخاصة ويمثل عنصراً مكملاً للاحتياطيات الرسمية لدى البلدان الأعضاء. وقد أُجري توزيعان لحقوق السحب الخاصة في شهري أغسطس وسبتمبر 2009 فأدى ذلك إلى زيادة رصيدها المتاح بمقدار عشرة أضعاف تقريباً ليصبح مجموعه 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (313 مليار دولار أمريكي). ويجوز للأعضاء أيضاً تبديل حقوق السحب الخاصة فيما بينهم بعملات أخرى على أساس اختياري.

3. منظمة التجارة العالمية: *WORLD TRADE ORGANIZATION-W.T.O*

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهكذا وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. أحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19 مايو 1998 بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات. ولقد شهدت العشرون عاماً الماضية نمواً استثنائياً في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات

ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق. لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات, فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد, بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أوروغواي. في فبراير 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلوكية اللاسلوكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي. في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. وفي عام 2000 بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات. إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. النتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان. فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم. النتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام. النتيجة الأخرى هي الثقة. أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها. وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم (59).

(1) اختصاصاتها: إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة

بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.

- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

(2) الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية. كما أن 30 آخرون يتفاوضون بخصوص العضوية. يتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع. تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء. أن الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري والذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل. يأتي المجلس العام في المرتبة التالية (ويشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف ولكنه يشمل أحيانا مسئولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء) والذي ينعقد عدة مرات في العام في المقر في جنيف. كما ينعقد المجلس العام بصفته هيئة مراجعة السياسات التجارية وكذلك بصفته هيئة فض المنازعات. ويوجد في المستوى التالي كل من مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية (تريس) والتي ترفع تقاريرها إلى المجلس العام.

تتعامل العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات والعمل وفرق العمل مع الاتفاقيات، كل اتفاقية على حدة ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية. أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في 1996 ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل. وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية. في الاجتماع الوزاري الثاني في جنيف في 1998 قرر الوزراء أن منظمة التجارة العالمية سوف تدرس أيضاً موضوع التجارة الإلكترونية وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة⁽⁶⁰⁾.

4. الشركات المتعددة الجنسية:

الشركات المتعددة الجنسية عبارة عن شركات تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونياً، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأس مالها الاجتماعي وعبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها. هذه الظاهرة العالمية التي اختلفت في تسميتها، لكن الاتفاق الغالب هو مصطلح الشركات المتعددة الجنسية، كان يتوقع لها في الماضي أنها ستسيطر على الاقتصاد العالمي بالكامل قبل نهاية القرن الماضي وذلك ما حصل فعلاً.

وبالرغم من أن ظاهرة الشركات متعددة الجنسية التي يعرفها العالم حديثا ليست وليدة اليوم أو البارحة وإنما يعود تاريخ ظهورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإن استمرار وجود الشركات متعددة الجنسية على الساحة الاقتصادية الدولية، رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم، وإنما يعود إلى قوتها واستقرارها بسبب ما وصل إليه تطورها من مراحل متقدمة بأحجامها الضخمة من حيث تنوع منتجاتها وأنشطتها، ومركزية إدارتها، وهرميتها الدولية التي تجعلها تعمل على المسرح الدولي بفاعلية اقتصادية كبيرة مؤثرة بذلك على الأحداث الدولية عن طريق ما تستعمله من وسائل ترغيبية وأخرى تهيبية، جاعلة إياها أنجع قوى ضاغطة على الإطلاق.

إن التسمية السائدة الآن، أي الشركات متعددة الجنسية هي أساسا من وضع هذه الشركات نفسها، و أول من استعملها هي شركة *INTERNATIONAL BUSINESS MACHINE (I.B.M)* الأمريكية والتي كانت تحتكر صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر على المستوى العالمي وقد كانت الغاية من استعمال هذه التسمية لتغطية الاستغلال الذي تمارسه من خلال فروعها في العالم⁽⁶¹⁾.

كما أن الشركات المتعددة الجنسية في تعريف الباحث توجندات *TUGENDAHT* هي عبارة عن شركات صناعية تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من واحدة، أما جون دانيغ *DUNNING* فقد عرفها بأنها تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل. أما الدكتور حسام الدين عيسى فيعرفها بأنها مجموعة الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاو كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بجنسية مختلفة، والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم، التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة⁽⁶²⁾.

هذه الشركات وإن اختلفت تسمياتها الأكاديمية أو العلمية، فباستطاعتنا الإطلاق عليها ما شئنا من التسميات، فجميعها نفس النتيجة نظرا لأسباب كثيرة نذكر منها غموض هذه الشركات وضخامتها، وعدم تخصصها في قطاع محدد، وكذلك صعوبة التعرف على الممارسات المتلوية التي تستخدمها وتهربها من الإعلام، بالإضافة إلى أن القانون الدولي كما يقول مرسيل ميرل لا يقدم أية مساعدة كانت من أجل تحديد مفهومها، بل على عكس يتجاهلها، وكأنها غير موجودة، وليس لها شخصية قانونية ويتركها للقوانين الوطنية التي تتعامل معها بصفتها شركات وطنية، وكذلك علماء الاقتصاد الدوليون مازالوا في متاهات من أمرهم ويبحثون عن خفاياها دون أن يقدموا الكثير عنها⁽⁶³⁾.

1. دوافع نشأة الشركات المتعددة الجنسية:

إن ظاهرة تدويل الإنتاج وأهميتها أدت إلى التساؤل عن دوافع نشوء هذا النوع من الشركات التي تنشط على مستوى عالمي، أن هذا النوع من الشركات وجد منذ فترة طويلة ولكن تطوره الحالي الذي تزامن مع تطور الاتصالات والنقل، وإمكانية الإشراف عن بعد يأخذ صبغة جديدة، وخاصة في ظل عولمة الاقتصاد وبروز هذه الشركات كأداة رئيسية لهذه العولمة.

(1) **انتهاء الحرب الباردة:** لعبت أمريكا دورا خاصا في نمو الاستثمار في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة، ولتوضيح ذلك سنكتشف أن عددا قليلا من هذه الشركات يسيطر على قدر كبير من الاستثمار، فلقد قدر في سنة 1967 أن نسبة 40% من مجموع الاستثمار الأمريكي المباشر في فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا تعود إلى شركات ستاندرا او بل للنفط وشركات جنرال موتورز وفورد للسيارات⁽⁶⁴⁾.

(2) **التوسع الاقتصادي الذي يعرفه العالم:** لقد عرفت أوروبا تطورا ملحوظا في ضمن التوسع الاقتصادي العالمي الذي كان ملائما لتطور الاستثمار الأجنبي، نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي سادت خلال فترة الخمسينات، والتي أسرعت من وتيرة التوسع العالمي، وسهلت من تصدير رؤوس الأموال ويرجع هذا لسببين هما:

- الطلب المتزايد على مستوى كل الأسواق، نظرا لارتفاع المستوى المعيشي في البلدان الصناعية.
- تقارب اقتصاديات الدول الأوروبية غير الاشتراكية حتى أصبح من الميسور لغاية تحقيق التوسع الاقتصادي في الخارج.

وأصبح لدى الشركات وسيلتين لتلبية الطلب المتزايد، وهما إما التصدير وإما إقامة وحدات إنتاجية في الخارج من اجل الاقتراب من السوق بالرغم من بعض الإزعاجات وظواهر الانكماش، إلا انه لم تحدث انتكاسات كبيرة يمكن مقارنتها بالكساد الكبير الذي عرفه العالم سنة 1929، والذي أدى إلى استرجاع رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية في الخارج من طرف البنوك والشركات، بل عكس ذلك فان زوال تلك الاضطرابات الدولية شجع الشركات على القيام باستثمارات جديدة، والسعي إلى فتح أسواق أخرى وتوسيعها بدلا من الوقوع تحت وطأة القلق على كيفية حماية مصالحها القائمة⁽⁶⁵⁾.

(3) **الثورة في مجال الاتصالات والمواصلات:** إن الارتفاع الهائل في التدفقات العالمية، وعملية تدويل الإنتاج، مرتبطة بمبدئية محدثين رئيسيين هما:

تحرير أسواق النقد العالمية من القوانين من جهة، والثورة العالمية من القوانين من جهة، والثورة العالمية في مجال المواصلات والاتصالات الناجمة عن أشكال التكنولوجيا الجديدة من جهة أخرى، فلقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجية لا مثيل لها في تاريخ البشرية، فالاختراعات التي تحققت خلال الحقبة الزمنية الأخيرة، تؤثر على جميع الميادين الحياتية للإنسان، ولعل ابرز تلك التطورات انعكست على ميدان الإنتاج الصناعي والمبادلات التجارية الدولية، وذلك ما شجع إلى حد بعيد بروز الشركات التي تنشط على المجال الدولي، أو تشجع الشركات وتقرر تدويل إنتاجها وتوزيعها بعدها كانت مقتصرة على سوق محلية ضيقة⁽⁶⁶⁾.

فلولا هذا التقدم الهائل في قوة الكمبيوتر والبرمجيات، والأقمار الصناعية والتحولات ذات السرعة العالمية، لما أمكن للأسواق العالمية أن تعمل كسوق واحدة، وقد أتت هذه الثورة لتواكب ما يتم في حقل المواصلات من المحرك البخاري إلى السيارة، إلى الطائرة فازدادت وتنوعت وسائل النقل بكميات كبيرة

، وتضاءلت الكلفة، ولم يعد من الصعب أن نجد بعض مشتقات الحليب تعبر الحدود وآلاف الكيلومترات إلى المستهلك في أماكن مختلفة من العالم⁽⁶⁷⁾.

ومنه الثورة في مجال الاتصالات والمواصلات، ساهم فعلا في توسيع الشركات المتعددة الجنسية.

2. خصائص الشركات المتعددة الجنسية:

1) شمولية النشاطات وتنوعها بالنسبة على منتج واحد أو اثنين، مما جعلها عرضة للتدخل في شؤونها من قبل الدول الفاعلة الممثلين الدوليين، أو حتى من قبل النقابات العمالية الوطنية في هذه الدول، الأمر الذي أدى بها إلى أن تتجنب التركيز على إنتاج صناعي أو تجاري أو مالي واحد، لتتجه إلى توزيع منتجاتها ومجالات نشاطاتها مثل الأعمال المصرفية، والمنجمية والصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، ومجالات السياحة المختلفة، من فنادق ومؤسسات وشركات نقل جوية، برية وحتى توجهها إلى الصحافة والنشر والإنتاج الغذائي... الخ⁽⁶⁸⁾.

وبدراسة أجرتها جامعة هارفارد الأمريكية على مجموعة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسية ذات المقر في الولايات المتحدة الأمريكية، خرجت بخلاصة أن غالبية هذه الشركات تنتج في المتوسط 22 سلعة من أنواع مختلفة وهكذا تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج. بما ينطوي عليه من ارتباط بقيود سلعة معينة، فلا يقتصر نشاط هذه الشركة على نشاط اقتصادي واحد، فعادة ما تلجأ لتنوع الأنشطة، فإذا عرف احد الأنشطة الاقتصادية كسادا أمكن تعويضه بأنشطة أخرى رائجة ومطلوبة⁽⁶⁹⁾.

2) السرعة الكبيرة في تزايد حجمها وانتشارها العالمي:

أولاً: فيما يخص الحجم، هناك أدلة كمية تفسر حجم وضخامة هذه الشركات، فبعد أن كانت هناك أربع شركات فقط تزيد أرقام أعمالها على عشر مليارات دولار سنة 1971، وصل عددها إلى 17 شركة سنة 1976، وقد سجلت الأربع شركات متعددة الجنسية الأولى سنة 1979 رقم أعمال يساوي 252.742 مليار دولار، و 96.132 مليار سنة 1971، وأصبحت أرقام أعمال ال 200 أكبر شركة في العالم تصل إلى 6790 مليار دولار عام 1998، وهو رقم يزيد عن 25% عن الناتج القومي الخام العالمي.

لقد وصلت الشركات المتعددة الجنسية في يومنا هذا إلى أحجام كبيرة جدا، أصبح معها لفظ شركة صغير بالنسبة لضخامتها، فالحجم الكبير لم يقتصر على عدد فروعها وانتشارها في غالبية دول العالم، بل تعداه إلى حجم عقاراتها ومصانعها ومستودعاتها ومنشآتها وعدد موظفيها ومستخدميها، الأمر الذي يترتب عليه ضخامة حجم نشاطها وسيطرتها.

وتظهر أهمية الحجم النسبي لهذه الشركات إذا قارنا أرقام أعمالها بميزانيات الدول، حيث يتبين أن هناك عددا من الشركات تزيد أرقام أعمالها عن عدد من ميزانيات الدول الصناعية، وعن ميزانيات أكثرية دول العالم الثالث، وعلى سبيل المثال شركة جنرال موتورز الأمريكية التي تعتبر رائدة الشركات المتعددة الجنسية، وصل رقم أعمالها الذي يمثل قيمة عملياتها الإجمالية عام 1993 حوالي 133.6 مليار دولار، أي أنها احتلت مكانة فاقت

الناتج القومي لدول، مما يشير الإجمالي لغالبية دول العالم حيث جاءت في المرتبة 22 مقارنة مع الناتج الإجمالي إلا أنها فاقت بمدخولها الدخل القومي للدنمارك والنرويج والسويد وحتى فنزويلا وتركيا واليونان ومع دول العالم الثالث بلا استثناء⁽⁷⁰⁾.

ثانياً: فيما يخص الانتشار العالمي وازدياد عدد الفروع، وهو معيار آخر من حيث الأهمية، والذي جاء منه تعبير متعددة الجنسية أو العابرة للقارات، أو على وجه أكثر دقة العابرة للدول، وبتفاوت الامتداد الجغرافي لهذه الشركات المتباين من حيث الأهمية فبعضها يمتلك فروعاً وشركات تابعة للمقر الرئيسي أي الشركة الأم في أكثر من 100 دولة.

وتأتي أهمية هذا المعيار من انه يعطي للشركات ميزات في صالحها مثل عدم اعتمادها على دول قليلة تتحكم في نشاطاتها أو تتشدد في مطالبها، فتشابهها الجغرافي يدفعها لان تتعامل مع تشريعات مختلفة، مما يزيد من إمكانياتها من التهرب من هذه التشريعات، ويسمح لها بمعرفة أفضل لقوانين الاستثمار ومجالات العمل، الأمر الذي يفتح باب المنافسة بين الحكومات لاستجلائها ومنحها مجالات وتسهيلات كبيرة⁽⁷¹⁾.

3) خلقها واحتكارها للتكنولوجيا المتقدمة: نظراً لمقدرتها المالية وتعدد مجالات نشاطاتها وتشنتها الجغرافي فقد قامت الشركات المتعددة الجنسية بخلق مراكز متخصصة في البحوث العلمية ضمت إليها خيرة علماء العالم بالإضافة لبعض مراكز البحث العلمي الجامعي لخدمة مصالحها عن طريق عقود الأبحاث، وكذلك شراءها لكل الاكتشافات الحديثة للأفراد أو المؤسسات الصغيرة واحتكارها لها مما جعلها اقدر من جميع الدول وبلا استثناء على خلق وتصوير وتحديث أساليب الإنتاج⁽⁷²⁾.

هذا الأمر دفع الشركات المتعددة الجنسية لخلق أجهزة التجسس لجمع المعلومات عن باقي الشركات المتعددة الجنسية و رصد مراكز أبحاثها وجمع المعلومات عن طريق الإنتاج أو الأساليب الإدارية وبذلك فلقد أصبحت مراكز التجسس هذه اقوي أجهزة مخبرات الدول قوة ونفوذا وأطرا.

4) الإدارة المركزية: إن لكل شركة متعددة الجنسية مقراً رئيسياً أو ما يعرف بالشركة الأم في بلدها الأصلي، أو ما يسمى البلد المنشأ المركز الاجتماعي أو البلد المقر، وان اختلفت التسميات فنعتقد أن أفضلها استخداماً هو من حيث الصفة الشركة الأم، ومن حيث المكان بلد المقر، لان كثير من الشركات مقرها الرئيسي غير موجود في دولتها بل مقام في إحدى الدول وهذه الشركات تسيطر سيطرة تامة على جميع فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، فليس هناك تعاون على قدم المساواة بين المركز والفروع بل احتكار المركز في تحديد السياسة العامة.

بالإضافة إلى استخدامها لمجموعة كبيرة من الكوادر البشرية، كرؤساء أو مدراء عامين وتنفيذيين لشركاتها الموزعة في أنحاء العالم مما يسهل على الشركة الأم رسم إستراتيجية مضادة لمحاربة الشركات الأخرى وحتى الدول التي تقف أمام تقدمها سعياً وراء تحقيق مصالحها.

3. الشركات متعددة الجنسية وتقدير السيادة الوطنية: إن مفهوم السيادة مازال يعتبر ليس فقط العنصر الأكثر أهمية في حياة الدول، بل انه ارتبط كلياً ببناء وتطور هياكل الدولة الحديثة، ورغم التطورات الكبيرة في ميادين الترابط و الاعتماد المتبادل وإنشاء المنظمات الدولية، فإن المضمون الذي وضحه بودان لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي.

لكن رغم ذلك فإن مضمون السيادة تأثر إلى حد كبير بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وواجه النقد اللاذع من قبل العديد من الفقهاء، كما انه بدأ يتعرض لأكبر تحد في مصداقيته مع تطور العولمة والشركات المتعددة الجنسية التي تعتبر الأداة الرئيسية لها⁽⁷³⁾. إذ أن الشركات عبر الوطنية كما اشرفنا سابقاً تعمل على تحقيق أهداف مضبوطة ومعينة تكون مدروسة وفق خطط وأساليب جد حديثة، وللحفاظ على مصالحها وأهدافها في البلدان المضيغة وبقاء امتيازاتها فإنها تضطر إلى التداخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان، فنجد انه منذ الحرب العالمية الثانية تدخلت شركات النفط العالمية الكبرى سياسياً وحتى عسكرياً في شؤون الكثير من دول العالم الثالث ، مثل العراق ،فنزويلا ودول الخليج العربي ، وتحاول هذه الشركات بطريقة أو بأخرى توجيه السياسة الداخلية للبلد المضيف في اتجاه يتماشى و مصالحها، فتؤثر بنفوذها وأموالها على رجال الأحزاب والسياسة الذين يرعون مصالحها ويصرفون النظر عن مصالح بلادهم كما تسعى لاحتواء بعض الأجهزة الأمنية لاستخدامها .

إن هذا المثال لا يوضح فقط خطر الشركات المتعددة الجنسية على الأنظمة التي تختلف مع دولة أو دول الشركة الأم، وإنما يبين أكثر العلاقة القائمة بين مصالح هذه الشركات والبلد الأم، وفي هذا الصدد كتب جاكوب فاينر *J. Viner* ، انه منذ بداية حركة الرأسمال الأمريكي والشركات نحو الخارج، فإن وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكي قد رغبتا في توجيه الاستثمار الأجنبي الأمريكي في الاتجاه الذي يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

إلى جانب هذا فإن الشركات متعددة الجنسية لا تلتزم بالقدرات الدولية التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة مثلاً في محاربة العنصرية هذه الشركات تعمل على تكريسها، بحيث تغتتم الفرص وتسوق إنتاجها مستغلة الظروف الحرجة لتلك الدول وذلك ما حدث للنظام غير الشرعي الذي كان سائداً في جنوب إفريقيا، وهكذا تكون هذه الشركات كدعامات أساسية لبعض الأنظمة العنصرية والاستيطانية في كل من فلسطين، وإقليم ناميبيا وزمبابوي، ساوتومي، وجزر الرأس الأخضر، وفي آسيا تيمور الشرقية ومكاو. وهذا تبعاً لما تقدمه مؤسسة التضامن ومؤسسات التعامل الوطني .

ومن جهة أخرى تدعم الشركات متعددة الجنسية الحركات والجبهات المطالبة بالسلطة والتي تدعي بأنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها، وخاصة في انغولا و الموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين ، كدعمها لحركة *UNITA* و *FNLA* ضد الحزب الحاكم *MPLA* في انغولا. وكذلك دعمها للحركات الانفصالية المطالبة بالسلطة ضد الحزب الحاكم *FRELIMO* في

الموزمبيق، ويتم ذلك بعدة أشكال كدعم مباشر من قبل الشركات لهذه الحركات والأحزاب، أو عن طريق دولها الأم مثل تمويل شركات النفط للحركة الانفصالية في بيافرا نيجيريا، وتمويلها كذلك لحركة كاهنجا في الكونغو، مساندة لها للأنظمة الديكتاتورية العسكرية أو العائلية الإقطاعية، كما هو الحال في أغلبية دول أمريكا الجنوبية والوسطى وإفريقيا.

4. طبيعة وحدود علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدول النامية: إن موضوع الشركات متعددة

الجنسية والدول النامية جدير بدراسة تفصيلية مستقلة باعتبارها واحدا من أهم الموضوعات التي تتناول طبيعة الرأسمالية في مرحلتها الحالية، والمشاكل التي تنشأ عن هيمنة هذه الشركات الدولية على الاقتصاديات القومية للدول النامية، ومدى تأثير هذه الهيمنة على برامج التنمية في الدول النامية سلبا أو إيجابا، وكذلك أثر الشركات متعددة الجنسية على الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي.

1) الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية على الدول النامية:

- نقل التكنولوجيا: إن الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على أكثر 50% من تكنولوجيا العالم ، مما يوجب على البلدان النامية التي تريد أن تنطلق في ميدان التصنيع أن تمر بمرحلة التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية لتستفيد من التكنولوجيا، لما تتمتع به من خبرة ومهارات وإمكانات عالية دائما حسب الاعتقاد، وتأخذ هذه المرحلة عدة أشكال ،فبالنسبة للبرازيل مثلا اخذ شكل الاستثمار المباشر. وبالنسبة لكوريا الجنوبية فقد اخذ شكل عقود، وبالنسبة للجزائر أخذت شكل شراء التكنولوجيا المعلبة. بمعنى شراء مصانع بكل تجهيزاتها⁽⁷⁴⁾.

والشيء الجدير بالذكر أن الشركات المتعددة الجنسية لا تساهم في تطوير القدرات التكنولوجية والصناعية للبلد المضيف في معظم الحالات، وقد أثبتت التجارب أن الكثير من هذه الدول النامية مثل البرازيل، ولكن بعض الدول اتخذت تدابير لحل المشكلة مثل تدعيم الشركات الوطنية، ورفض التموين بالمنتجات الخارجية وغيرها من التدابير التي تخفف من حدة التبعية.

أما بالنسبة لنوعية التكنولوجيا فان الشركات المتعددة الجنسية تصدر إلى البلدان النامية إما تكنولوجيا جد متطورة قصد تجربتها للمرة الأولى في البلد المضيف، وإما تكنولوجيا بالية قررت الاستغناء عنها، فحسب دراسة للبنك الدولي للتنمية كان حوالي 70% من تكنولوجيا الدول الرأسمالية بالية تجاوزها الزمن، ثم أن هذه التكنولوجيا لا تتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المستقبل وغالبا ما ساهمت الشركات المتعددة الجنسية في تمويل تكنولوجيتها الجديدة ببيع التكنولوجيا القديمة إلى البلدان النامية⁽⁷⁵⁾.

- الشركات المتعددة الجنسية وميزان المدفوعات: يظن البعض أن إنشاء فروع للشركات متعددة

الجنسية يجلب الأرباح الطائلة للبلد المضيف، ولكن هذا وهم تثبته الأرقام والتقارير، والتي تبين أن معظم الأرباح التي تتحصل عليها فروع الشركات المتعددة الجنسية في البلد المضيف تتحول إلى

البلد الأم، ففتتح نزيفا من العملة الصعبة في ميزان المدفوعات، فالشركات متعددة الجنسية ترسل إلى بلدانها الأصلية ما يعادل 22 مليار دولار مقابل كل 1 مليار دولار مستثمر في البلدان النامية.

- **اثر الشركات المتعددة الجنسية على الموارد المالية في البلدان النامية:** تتجه الشركات المتعددة الجنسية إلى التأثير على الموارد المالية للبلدان المتخلفة من خلال إستراتيجية التمويل الذاتي من الموارد والأسواق المالية في هذه الدول، ويمثل هذا التمويل استنزافا للموارد الوطنية المتاحة، ومن وجهة نظر الاستخدامات البديلة لهذه الموارد أن الشركات المتعددة الجنسية، لا تأتي بأموال إلى الدول النامية، بل تلجأ إلى الاقتراض من المصادر المحلية، وبالتالي حرمان المؤسسات والمشروعات المحلية من الاستفادة من الأموال المتاحة لها، وتدل على ذلك الإحصائيات التي تؤكد بأنه خلال الفترة 1956 إلى 1965 قامت الشركات العالمية الأمريكية بتمويل 80% من استثماراتها في أمريكا اللاتينية من المصادر المحلية أو من الأموال التي اكتسبتها الاستثمارات السابقة⁽⁷⁶⁾.

المطلب الثالث: نتائج التغيرات الجيواقتصادية بعد الحرب الباردة

دفعت التطورات الدولية (العولمة) إلى بلورة أنماط جديدة من ديناميكية الاقتصاد العالمي التي تتمحور حول دول الشمال بشكل عام، على أن تبقى دول العالم الثالث على كثرتها مصادر تزويد بالطاقة والمواد الخام، وأسواق استهلاك للسلع المصنعة وقد ادى هذا إلى:

1. العولمة والنمو الاقتصادي والفقير: فلقد ترك التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية

، والذي تزامن مع التحرير للتجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال بصمة في سياق تعقيد المهمة الملقة على عاتق صانعي القرار الاقتصادي والمالي في العالم.

إن تزايد الترابط بين اقتصاديات العالم كنتيجة لهذه التطورات أدى دورا مركزيا في الأحداث التي شهدها النظام المالي العالمي خاصة منذ عام 1997 حين نشبت الأزمة المالية في جنوب آسيا، إن مقدار هذا الترابط والطبيعة التي اتسم لها من ناحية سهولة وسرعة انتشار عدوى الأزمات يشكل تحديا كبيرا جدا للمجتمع الدولي.

وتشير البيانات إلى تسارع وتيرة ظاهرة العولمة المتمثلة بالتبادل التجاري، فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تجارة السلع والخدمات في العالم بشكل كبير عموما وبنسب فاقت باستمرار نسبة نمو الناتج العالمي، مع استثناءات قليلة والمظهر الآخر للعولمة، وهو تحرك رؤوس الأموال يبين أيضا لازدياد الهائل في حجم التدفقات المالية عبر الحدود خلال العقدين الماضيين، إن حجم عمليات التملك والاندماج في العالم بلغت نحو 1144 مليار عام 2000، مقارنة مع 151 مليار دولار في عام 1990، مسجلة معدل نمو سنوي يبلغ 22.5%⁽⁷⁷⁾.

ويعطي مؤيدو العولمة، وتحديدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أهمية كبرى للعولمة كعامل أساسي وفعال في مكافحة الفقر، فيعتبر هورست كوهلر *Horst Koehler* المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد، إن العالم يحتاج إلى قدر كبير من العولمة ولكن علينا أن نعمل بجهد أكبر لكي تشمل ثمارها الجميع.

غير أن هذا الرأي لا يتمتع باجتماع كافة المهتمين بهذا الموضوع، فكثير من المراقبين والمختصين يشككون في المقولة التي تجد رواجاً كبيراً في الغرب بشكل خاص، وهي أن العولمة والتحرير المالي والتجاري التام وغير المقيد هي الطريق المثلى لنمو الاقتصاد والرفاهية على الفقراء. ومن أبرز المشككين جوزيف ستيجلتزر *Joseph Stiglitz*، الذي يقول أن ثمار التنمية لم يتم توزيعها بشكل عادل في الدول التي شهدت فترات نهضة ونمو اقتصادياً، ويعطي أمثلة كبيرة حول العالم مدعماً أن التراجع في أنظمة الرفاهية العامة التقليدية قد أثر سلباً في الطبقات الفقيرة، ويقول أن النمو الاقتصادي لا يساعد الفقراء كثيراً في الدول حيث توزيع الثروة يتسم بعدم المساواة الطبقات الفقيرة .

في هذه الدول لا تتمتع بكثير من المغامرات أوقات النمو، في حين أنها تدفع الثمن في فترات التراجع (78).

ويؤكد جوزيف ستيجلتزر في كتابه حول العولمة الذي صدر عام 2002، والذي حمل فيه بشدة على صندوق النقد الدولي وسياساته الاقتصادية والمالية على أنه يمكن أن تشكل العولمة قوة إيجابية وان فيها إمكانية لإفادة الجميع. بما فيها الطبقات الفقيرة ولكنه يضع اللوم على الطريقة التي تدار بها العولمة والأمر الذي أدى إلى عواقب مثل تدمير البيئة وتعزيز الفساد في العملية السياسية وعدم أخذ مصالح وأوضاع الدول الفقيرة في الحسبان لدى رسم السياسات الاقتصادية.

2. ظروف دول العالم الثالث في ظل العولمة: فهي تعيش جملة من الظروف وهي:

- إن دول العالم الثالث تسير باتجاه تهميش خانق نظراً إلى تراكم ديونها الخارجية من جهة وإلى تبعيتها الاقتصادية للدول الصناعية من جهة ثانية، وإلى ازدياد أزماتها التضخمية من جهة ثالثة، وإلى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها من جهة رابعة.
- إن ما يزيد في صعوبة الوضع الاقتصادي لدول العالم الثالث إزاء النظام الاقتصادي العالمي هو:

- عدم قدرتها على إيفاء ديونها الخارجية المتراكمة نظراً إلى تناقص قدرتها الادخارية، وتزايد عدد سكانها وانحسار الطلب التدريجي على بعض موادها المصدرة.

- عدم تمكنها من استقطاب مشاريع استثمارية كبيرة إذ أنها في الواقع سوق استهلاكية اتفاقية للسلع الغربية المصنعة، كما أن أكثر من 80% من مجموع نشاط الشركات الضخمة المتعددة الجنسية يرتكز داخل العالم الصناعي لأن العمالة في دول العالم الثالث غير متخصصة، وكذلك فإن التسهيلات الأخرى المطلوبة غير متوفرة فيها.

• إن الطابع الاستهلاكي المتزايد لأسواق العالم الثالث كرس تبعيتها الاقتصادية لاقتصاديات الدول الغربية وبالتالي أدى إلى إفقارها التدريجي، الأمر الذي زاد في اضطرابها إلى الاستدانة من الأسواق المالية الغربية مع عجزها عن تحقيق أي نمو اقتصادي يمكنها فعلا من إيفاء هذه الديون.

3. التوزيع غير العادل للثروات في العالم: كما اشرنا بالفقرة السابقة إلى تدي معدلات النمو الاقتصادية

في معظم دول العالم الثالث والمصحوبة بتنامي للاضطرابات الاجتماعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، وبحسب الحبير الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جاليت فان الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، وان المآسي البشرية سيكون مصدرها

الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية، والتي ستدور معظمها في دول العالم الثالث، وهو ما كشفه "أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي الآثار الاجتماعية للعولمة إلى أن التوسيع العالمي لقوى السوق العالمية أدى إلى اضطرابات ونزاعات دموية وان الشركات المتعددة الجنسية الموجودة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية دولية تملك حاليا ثلث ثروات الإنتاجية العالمية⁽⁷⁹⁾.

ما يميز الشركات المتعددة الجنسية انه لا شيء يقف في طريقها فهي من اجل تحقيق مصالحها تدعم ماليا ومعنويا جماعة ضد أخرى، أو حزب ضد آخر، أو أقلية ضد أخرى، في صراعها على الحكم بغية المحافظة على مكاسبها وامتيازاتها في هذه البلدان، وفي حالة نشوب خلافات مع إحدى دول العالم الثالث، أو تهدد هذه الأخيرة بالتأميم فان لم تستطيع الشركة حل هذه المشاكل لصالحها لوحدها فإنها تدفع بحكوماتها في دولتها الأم للتدخل والضغط على الدولة لحل المشكل⁽⁸⁰⁾.

كما أن حجم الشركات المتعددة الجنسية ومكانتها الاقتصادية، ومن ذلك تبين قوة هذه الكيانات التي تتجاوز من ناحية الإمكانيات المادية والتفوق التكنولوجي والمعلومات المتاحة على قوة البلد الضعيف، والنتيجة أن هذه الدول سوف تضعف في كل صفقة أو عقد يبرم مع واحدة من هذه الشركات مع الحكومات، وبالنظر إلى الأرباح والامتيازات التي تجنّبها من نشاطها في الدول النامية، وسواء أكان المجتمع المحلي راجحا أو خاسرا، فلقد بات من الواضح أن هناك "تفاوت في القدرة التفاوضية" بين هذه المجتمعات من جهة وبين الشركات المتخطية للقوميات من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى التساؤل حول اثر هذه الكيانات على النظام السياسي العالمي و المجتمع الدولي عامة، بحيث أصبحت الشركات تلعب دورا بارزا في عدم استقرار النظام السياسي الدولي، وتشجيع الاضطرابات بداخل الدول بطرق عديدة ولكن جاء الرد من طرف المدافعين المتحمسين للتدويل مؤكدين على أن الشركات المتعددة الجنسية قد أصبحت تتمتع بقوة كبيرة تفوق قوة الكثير من الدول من الناحية المالية، ولكن هذا لا يعني بان الدول في الطريق إلى تضييع سيادتها الاقتصادية لصالح هذه الشركات.

كما تلتزم الشركات المتعددة الجنسية الدول النامية المضيفة لها بالرجوع إليها في شراء السلع الواسطة وقطع غيار وتموين العملية الإنتاجية، وهذا ما يجعلها بتبعية دائمة لهاته الأخيرة. لقد كان لهذه الشركات آثار اجتماعية وثقافية على الدول المضيفة ويمكننا أن نلتمس أهم الآثار الاجتماعية والثقافية فيما يلي:

- انتشار الرشاوى: تعمل الشركات المتعددة الجنسية كثيرا على التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك للحفاظ على امتيازاتها قصد الحصول على امتيازات أخرى. فتلجأ إلى الأساليب غير المشروعة والمتلوية، ومنها الرشوة التي تعتمد عليها على نطاق لم يسبق له مثيل للتأثير على قدرات الحكام و المسؤولين. فهي تجند لهذا الغرض إعداد لا يستهان بها من الإداريين ورجال الأعمال والمهنيين والسياسيين المقربين للسلطة في البلد المضيف.
- آثارها على العادات والتقاليد المحلية: تلجأ الشركات المتعددة الجنسية من اجل تحقيق الموازنة بين التنسيق وتكامل العمليات، وبين الحاجة إلى التكيف مع ظروف البلد النامي الذي تعمل فيه، إلى إتباع تقسيم العمل في داخل المؤسسة على أساس الجنسية، فالأفضلية تكون للعمالة التي جلبتها الشركات معها وهي عمالة فنية وذات قدرة كبيرة وهاته الأخيرة تقيم بالبلد وتقوم بمختلف الأنشطة الاجتماعية، فينتقلون كما ينتقل الأهالي الأصليين في المرافق العمومية كالمدراس والمستشفيات، ولهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم وهي عادات تنتمي للحضارة الغربية ويحاولون فرضها على السكان الأصليين بطريقة أو بأخرى، فتحدث هناك مشاكل ويقع الاصطدام بين ثقافتين.

ويظهر تأثير الشركات المتعددة الجنسية على الثقافات المحلية في نمط الحياة عموما، والقضاء على الصناعات المحلية والتقليدية على وجه الخصوص ويحدث هذا نتيجة المنافسة التي يتلقاها هذا القطاع من قبل الفروع التي توجد بها الشركات المتعددة الجنسية التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة، لذا بعض الدول الإفريقية مثلا، رفضت استثمارات الشركات العملاقة في ميدان النسيج للحفاظ على الزى التقليدي الذي تميز به (81).

- تأثيرها على نمط الاستهلاك وتوغلها في الإعلام الوطني وهذا للترويج لسلعها مثل شركة ماكدونالد للأطعمة الجاهزة.

ما يمكن استنتاجه مما تقدم أن سيادة النظام الرأسمالي والذي تجسده العولمة بمختلف ما نتج منها من فتح للأسواق الحرة مرورا إلى انتقال السلع والأموال والتجارة الحرة كل هذا ساهم في ظهور عالمين عالم متقدم يقود زمام العولمة وعالم نامي انتشرت فيه كل سلبيات العولمة بدءا من انه صار سوق للمنتجات هذه الدول وصولا إلى انه يعاني من ظاهرة فقر وبطالة وتدني مستوى المعيشة وهشاشة مؤسساته الاقتصادية، ما أدى إلى عجز الدولة عن تلبية حاجيات شعوبها هذا الأخير افرز ظهور نزاعات داخلية تهدد السلم داخل الدولة وخارجها.

المبحث الثالث: التحولات القيمية

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه نحو إحلال السلام وهذا لضمان التماسك العالمي في إطار توظيف مسألة الهوية وإظهار أن الخطر الذي سيهدد بالمستقبل هو مسألة الثقافة أو الحضارات والذي سيحدث قطيعة بين الشمال والجنوب وبين الأديان (الإسلام والمسيحية) وبهذا المبحث سنحاول إعطاء أهم المقاربات القيمية التي ظهرت نتيجة لأفول المعسكر الشيوعي.

المطلب الأول: نظرية صدام الحضارات *THE CLASH OF CIVILIZATION*

يعد صموئيل هنتغتون *Samuel Phillips Huntington* من أشهر المفكرين الاستراتيجيين حالياً وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة هارفارد ويدير معهد جون.أم.أوليني للدراسات الإستراتيجية في هذه الجامعة، واشتهر أساساً باهتمامه بالتنمية السياسية والتحديث إلا أن دراسته التي نشرها في مجلة *FORIENG AFFAIRS* في صيف عام 1993 بعنوان *THE CLASH OF CIVILIZATION* نتاج مشروع معهد جون.أم.أوليني المعنون: *THE CHANGING SECURITY ENVIRONMENT AND AMERICAN NATIONAL INTERESTS* - البيئة الأمنية المتغيرة والمصالح القومية الأمريكية⁽⁸²⁾.

وتعد مقولته (صدام الحضارات) واحدة من أكثر الأقطار تداولاً ونقداً ودفعت باهتمامات واسعة بين نخبة المفكرين في حقول مختلفة وجدوا فيها تفسيراً لموجة التحولات العالمية المتسارعة، وقد طور هنتغتون مقالته صدام الحضارات وغطى كثير من موضوعاتها تفصيلاً في كتاب أصدره عام 1996 تحت عنوان: *THE CLASH OF CIVILIZATION: Remaking of world order*

وينطلق هنتغتون في نظريته المذكورة من فرضية رئيسية مفادها أن المصدر الأساسي للتراعات في العالم لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الإيديولوجية، وإنما بالمعايير الثقافية فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للتراع سيكون مصدراً ثقافياً، وستظل الدول والأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن التفاعلات الأساسية في السياسات العالمية، ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية⁽⁸³⁾.

يعترف صاموئيل بتنوع الحضارات، ويعتبر أن هذه الحضارات ستصطدم يوماً ما مثلاً: الحضارة الكونفوشية الصينية قد تتحد مع الحضارة الإسلامية ضد الحضارة الغربية⁽⁸⁴⁾.

وخلال هذه العملية أقاموا الدول و الأمم *States Nation* وبدءاً من الثورة الفرنسية، أصبحت الخطوط الأساسية للصراع بين الأمم وليس بين الأمراء. واستمر نمط القرن التاسع عشر هذا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم تحول الصراع بين الأمم نتيجة للثورة الفرنسية وردود الفعل تجاهها، إلى صراع بين الإيديولوجيات أولاً بين الشيوعية والفاشية/النازية، والديمقراطية الليبرالية، ثم بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية⁽⁸⁵⁾، وخلال الحرب الباردة أصبح هذا الصراع الأخير مجسداً في الصراع بين الدولتين العظميتين وحدد كل منهما هويته من حيث الإيديولوجية.

فما الذي نعينه عندما نتحدث عن حضارة ما؟

إن الحضارة كيان ثقافي وهي أعلى تجمع ثقافي للناس وأوسع مستوى للهوية الثقافية للشعب ولا يسبقها إلا ما يميز البشر عن الأنواع الأخرى، وهي تتحدد في أن واحد معا بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، وبالتحديد الذاتي الذي به الشعب لنفسه. وقد تتضمن الحضارات عددا من الناس كما هو الحال بالنسبة للصين أو عدد صغيرا منهم مثل الكاريبي، ومن الواضح أن الحضارات تمتزج وتتداخل، وقد تتضمن حضارات فرعية فالحضارة الغربية صورتان متغايرتان أساسيتان: الأوروبية والأمريكية الشمالية، وللإسلام أقسامه الفرعية العربية والتركية والماليزية.

لماذا تتصادم الحضارات؟

يقول هنتنغتون بان الهوية الحضارية تكتسب أهمية متزايدة في المستقبل وسيكون الشكل العام تبعا إلى حد كبير بين سبع أو ثماني حضارات كبيرة وأعطى نبذة عن هذه الحضارات⁽⁸⁶⁾:

1. الحضارة الغربية: تؤرخ عادة على أنها برزت منذ 700 سنة قبل ميلاد المسيح أو 800 سنة وغالبا ما ينظر إليها العلماء على أنها مكونة من ثلاث عناصر رئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.
 2. الأمريكية اللاتينية: لها هوية متميزة بالرغم من أنها وليدة الحضارة الأوروبية إلا أنها شكلت طريقا مختلفا عنها وعن أمريكا الشمالية.
 3. الحضارة الصينية (الكونفوشيوسية): يعود تاريخها إلى 1500 قبل الميلاد المسيح على الأقل.
 4. الحضارة اليابانية: بعض العلماء يجمع بين الثقافة اليابانية والصينية تحت عنوان حضارة واحدة حضارة الشرق الأقصى.
 5. الحضارة الهندوكية والهندية: واحدة أو أكثر من الحضارات المتعاقبة من المعترف به وجدت في شبه القارة الهندية منذ 1500 ق.م على الأقل.
 6. الحضارة الإسلامية: كل العلماء الكبار يعترفون بوجود حضارة إسلامية متميزة ولدى بروزها في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي ثم انتشر الإسلام بسرعة عبر شمال إفريقيا والى وسط آسيا، وشبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا.
 7. الحضارة الأرثوذكسية: عدد من العلماء يفرقون بين حضارة أرثوذكسية منفصلة تركزت في روسيا وحضارة العالم المسيحي الغربي.
 8. الحضارة الإفريقية: معظم العلماء الحضارات لا يعترفون بحضارة إفريقية متميزة كون شمال إفريقيا والساحل ينتميان إلى الحضارة الإسلامية.
- أما مسببات التصادم الحضاري المرتقب فيحملها في⁽⁸⁷⁾:

- طبيعة الفروق الجوهرية بين الحضارات من حيث التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد وعلى الأخص الدين.
- تزايد التفاعلات بين الشعوب المختلفة في عالم يزداد تقاربا مما ينجر عنه وعي الحضارات بتمييزها وتفردتها.
- انعكاسات مسار التحديث الاقتصادي والاجتماعي على الهويات المحلية مما يولد هاجس تحصيل الهوية الثقافية ضد الاختراق.
- الطابع المزدوج للغرب، الذي يمثل نموذج للاحتذاء و خصما يتوجب الانكفاء عن قيمه الاجتماعية والثقافية وتقديم التسويات المعهودة في المجالات الاقتصادية والسياسية.
- تزايد النزعة الإقليمية الاقتصادية، وتحولها إلى نمط تكتل ثقافي ويركز هنتنغتون على احتمالات الصدام بين الإسلام والغرب، مستعرضا تاريخ العداء بين الحضارتين المستمر منذ 1300 سنة بدءا بالحروب الصليبية.

وهكذا فان صدام الحضارات يحدث على مستويين، فعلى المستوى الجزئي *micro level* تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم (الصدع) *faulting* بين الحضارات بصورة عينية على السيطرة على أراضي بعضها البعض.

وعلى المستوى الكلي *mecriol_level* تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة، ثم حاول هنتنغتون أن يكون أكثر تحديدا عبر رسم خطوط الصدع الأكثر صراعية أو التي سيتم عبرها الصراع الأكبر فرسم خطين إحداهما عمودي والأخر أفقي باعتبارهما نقاط تفجر الأزمات والمذابح، فالخط العمودي الذي رسمه هنتنغتون يقسم أوروبا ثقافيا بين المسيحية الغربية من ناحية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام من جانب آخر، وقد يكون أهم خط تقسيم في أوروبا مثلما أشار وليام دالاس هو الحدود بين فنلندا وروسيا وبين دول البلطيق وروسيا ويمتد عبر روسيا البيضاء وأوكرانيا فاصلا غرب أوكرانيا الأكثر كاثوليكية عن شرقها⁽⁸⁸⁾.

كما حاول هنتنغتون رسم خط آخر أفقي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى المحيط الهادي شرقا ويضم الحضارتين الإسلامية والكونفوشوسية والتي لا تريد أن تنضم إلى الغرب أو لا تستطيع ذلك.

✓ آراء حول نظرية صدام الحضارات:

لقد سعى هنتنغتون إلى تقديم نموذج للصراعات المستقبلية وقدم تفسيراً لذلك الصراع الذي حدده انه سيتم بين الحضارات وليس الدول. وقد تعرضت نظريته للنقد فور صدورهما عام 1993 مما دفعه إلى تطويرها وتوضيحها في كتاب عام 1996، وكانت الانتقادات كما يلي⁽⁸⁹⁾:

- **أولاً:** حاول تقسيم الحضارات في العالم إلى ثمانية اعتماداً على الدين بشكل أساسي، ولكن هذا التقسيم غير دقيق ويتلاءم بدرجة رئيسية مع دياناته اليهودية.
- **ثانياً:** يدعي هنتنغتون أنه على الرغم من الغرب الذي يواجهه الآن بضع حضارات فإن التحدي الأكبر للمصالح والقيم الغربية يأتي من الارتباط الإسلامي-الكونفوشيوسي-الذي في نظره مؤامرة بين ثقافتين ساحطتين لتقويض قوة الغرب عن طريق تدفق للأسلحة ولتكنولوجيا الأسلحة من الصين على دول الإسلامية .
- **ثالثاً:** إن هناك من يوجه نقده لفرضية هنتنغتون من خلال عدم التوافق في نظام التسمية الاصطلاحية (ليس الإسلام و المسيحية، أو الغرب والشرق هما اللذان يتناقضان، وإنما الإسلام والغرب)
- **رابعاً:** طرح بعض المفكرين في تقويمهم للدوافع الحقيقية الكافية وراء هذا التطور الغربي للإسلام فرضية العدو الضروري لم يعد لدينا الاتحاد السوفياتي أو الشيوعية فلا بد من البحث عن عدو جديد يحل مكانه.

المطلب الثاني: نظرية نهاية التاريخ *THE END OF HISTORY*

في عام 1989 قام فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* ، وهو محلل سياسي مقيم في واشنطن وله صلات وثيقة بحكومة الولايات المتحدة ، بنشر ورقة موجزة عنونها "نهاية التاريخ" *THE END OF HISTORY* وهي عبارة عن تحليل على طريقة هيغل (*HEGEL*) لعواقب نهاية الحرب الباردة ، وقد لقيت هذه الورقة اهتماماً كبيراً في وسائل الإعلام ونجم عنها كتاب ذو شأن كبير وعنوانه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" *THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN* (1992)، وخلاصة أفكار فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية هي التي ستهيمن على العالم في المستقبل، وقد أوضحت المنافس الخطير الأخير كمفهوم لكيفية إمكان حكم مجتمع صناعي متقدم، في أوائل القرن التاسع عشر شكل الديمقراطية الليبرالية بوصفه يجمع بين اقتصاد يقوم على أساس السوق والمؤسسات التمثيلية وحكم القانون والحكومة الدستورية، ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عديدة لتجاوز هذه الصيغة، لكنها فشلت كلها، فقد فشلت كل من الأوتوقراطية (حكم الفرد) والرأسمالية الفاشية والاشتراكية الوطنية والفاشية في حروبها ضد المجتمعات الليبرالية، وتمثل أقوى عدو لليبرالية بالاشتراكية الماركسية التي تقول أن الحريات التي تقدمها الليبرالية غير كافية ويمكن تجاوزها⁽⁹⁰⁾، وعلى وجه التحديد فقد كانت حالات عدم المساواة تقوض الحريات السياسية، وبأن أساليب إدارة المجتمع الصناعي من دون السوق وعبر الحزب بدلا من الحكومة التمثيلية قابلة للتطبيق والاستمرار، على أن إحداث ثمانينات القرن العشرين أظهرت زيف هذا الادعاء. فقد اتضح أن مجتمعات "الاشتراكية الموجودة حقا" غير قادرة على مجارة المجتمعات الرأسمالية الليبرالية في مجال توفير السلع الاستهلاكية وأصبح مواطنوها عازفين عن قبول الادعاء

بأن حكم الحزب يمكن أن يجل محل الحكومة التمثيلية الحقيقية، وفي خاتمة المطاف انهارت هذه الأنظمة وحلت محلها أنظمة سياسية ديمقراطية ليبرالية، من حيث المبدأ على الأقل⁽⁹¹⁾.

يجب الاعتراف بان هذا الوصف للأحداث فيه كثير مما يدعو إلى الشناء. ففي حين أن الغرب واجه بالفعل الكثير من المشاكل من جراء الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة فإنه يبدو انه من التجني رفض الاعتراف بان تفكك السوفيات واعتماد الأشكال الغربية للسياسة من قبل الدول التي خلفته يمثل نوعا من الانتصار للأفكار الليبرالية.

على أن الأمر المثير هو السبب الذي يدعو فوكوياما إلى وصف هذا النصر بأنه "نهاية التاريخ" فهنا نواجه شكلا خاصا من النقد السياسي والثقافي "المهيغلي" أن ما يوحى به ذلك هو انتصار الليبرالية هو بمثابة إرساء قواعد راسخة للنوع الوحيد الممكن من الحرية الإنسانية.

وبما أن "التاريخ" هو عن تشكيل وتطور الحرية الإنسانية وبما أن هذه المهمة أصبحت مكتملة الآن. فمعنى ذلك أن التاريخ قد انتهى، فلا يوجد الآن (ولن يوجد في المستقبل وهذا هو الأهم) بدائل منظمة لليبرالية على أساس خاص وطارئ، إلا انه لن يكون بوسعها تشكيل تحد متماسك لليبرالية ومن البديهي أن مسألة اعتبار أو عدم اعتبار وجهة النظر هذه جدية يعتمد جزئيا على ما إذا كان المرء يعتقد بأنه يوجد معنى ما في التاريخ، بحيث يكون من الممكن القول، إن له بداية ومرحلة متوسطة ونهاية، كما يعتمد جزئيا على مسائل أكثر ارتباطا بالحياة الواقعية، وهي ما إذا كان المرء يعتقد أن المجتمعات غير الغربية مثل اندونيسيا وإيران ستتحج في تطوير أشكال سياسية بعيدة بشكل واضح عن الليبرالية وتكون مع ذلك قادرة على تلبية احتياجات مجتمع صناعي متقدم. والأهم من وجهة نظر هو معرفة ما هو نوع العلاقات الدولية التي يمكن أن تنطوي عليها سياسة "ما بعد التاريخ"⁽⁹²⁾!

والجواب، على ما يبدو هو أن العلاقات الدولية لن تكون بشكل ملحوظ عن العلاقات الدولية التاريخية أن نهاية التاريخ لا تعني انه لم يعد هناك أحداث تجري في العالم مثل الحروب والصراعات وغيرها. بل تعني مجرد انه لن يتم إصباغ أهمية بالغة على تلك الأحداث، فلن تكون الصراعات بعد الآن صراعات إيديولوجية لكن الصراعات حول المصالح سوف تستمر والخلاصة فان نهاية التاريخ تبدو مشاهمة كثيرا للعودة إلى المستقبل أي نظام دولي لدول متنافسة بعضها مع بعض وتهتم باستمرار بقاءها، وربما تخوض حروبا ولكن لا تخوض ذلك النوع من الصراع الإيديولوجي الذي يميز به جزء كبير من القرن التاسع عشر.

وبالأخير يمكن القول إن فوكوياما قد ابرز عدد من المواضيع الشيقة إلا أن معالجته للتداعيات الدولية لانتصار الليبرالية ليس فيها الكثير مما هو جديد.

ما يمكننا استخلاصه مما تقدم بهذا المبحث إن هذه النظريات جاءت لكي تفسر التفوق الغربي وتنذر بخطر يهدد هذه الحضارة الغربية المتفوقة بجميع المجالات من حضارات أخرى أقل منها قوة وهذا من أجل إيجاد حلول لها وكذا محاولة التقليل مما سينجم منها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم بدراستنا هذه يتبين لنا أن معظم التغيرات الجيو سياسية والاقتصادية و القيمة أدت إلى تغيير في السياسة الدولية سواء على مستوى الفاعلين الدوليين أو على مستوى الدول، كما أدت إلى انتشار النزاعات ما بين الدول أو بداخلها بسبب التقسيمات الحدودية أو بسبب نزاعات أثنية، كما كان للتغيرات الاقتصادية الأثر البالغ في انتشار معدلات الفقر والبطالة داخل الكثير من الدول وغالبا هذا يؤدي إلى نزاعات لعدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات مجتمعاتها، وهذا ما جعل كل من فوكوياما وهنتنغتون إلى اعتبار أن ما سيواجهه العالم ما بعد نهاية الحرب الباردة هو نهاية التاريخ بسيطرة النظام الليبرالي على الساحة الدولية حيث أثبت قدرته على مواجهة إلى مشاكل بخلاف الشيوعية وهذا حسب المفكر الأول، أما الآخر فيرى أن سيادة النمط الليبرالي سيؤدي إلى تهديد هذه الحضارة من حضارة أخرى خصوصا الإسلامية والكونفوشيوسية .

كل ما تقدم من نتائج لهاته التغيرات أدت بمجلس الأمن أن يطلب من أمينه بطرس غالي إلى إيجاد حلول أدت إلى تغير لمضامين دبلوماسية وهذا الذي سندرسه بالفصل الثالث. فما هي الآليات الدبلوماسية التي استخدمت بنهاية الحرب الباردة؟